وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2017

الميدان : العلوم الاقتصاديةوالتسيير والعلوم التجارية

قسم :العلوم الاقتصادية والتجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص :مالية وبنوك

مذكرة بعنـــــوان:

إدارة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

– وكالة شلغوم العيد 833 –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)تخصص " مالية وبنوك "

إعداد الطلبة:
- كاسح العايب سارة
- صغيري مفيدة

إشراف الأستاذ(ة):
- عيساوي سهام

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
فطيمة ساسي	المركز الجامعي ميلة	رئيسا
فريد مشري	المركز الجامعي ميلة	مناقشا
سهام عيساوي	المركز الجامعي ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

ربي إشرح لي صدري ويسر لي أمري
واحلل العقدة من لسان بفقه قولي
اللهم لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت،ولا باليأس إذا فشلت وذكرني بأن الفشل هو اولى الخطوات التي تسبق النجاح
اللهم علمني أن التسامح هوا أكبر رتب القوة، وإن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف يا رب إذا جردتني من المال أترك لي الأمل، وإذا أسأت إلى الناس أعطيني شجاعة الاعتذار ،وإذا أساء الناس لي أعطني مقدرة العفو.
يا رب إذا نسيتك لا تنساني
"اللهم آمين".

تحية شكر

"فاذكروني أذكركم وأشكروا لي ولا تكفرون....."

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهامنا الإرادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع.

واعترافا بالود وحفظا للجميل وتقدير الامتنان، نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير و الاحترام للأستاذة المشرفة "عيساوي سهام" على توجيهاتها القيمة طيلة المسيرة الإشرافية.

كما نشكر كل من بسط لنا العون من قريب أو من بعيد ، وكل من كان له الفضل علينا.

وإلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والتوجيه .

وشكر خاص لأوليائنا على تربيتنا ،وتأديبنا ،وتعليمنا، راجين من الله عزوجل أن يحفظهم جميعهم وأن يجعلهم قرة عين لنا.

"سارة ومفيدة"

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد خاتم الرسل والأنبياء وعلى آله وصحبه ومن ولاه وسار على خطاه إلى يوم نلقاه.

رحلة هذه اقتضتها الأيام وحكمت بها الأقدار أخذتني سابحة بعيدة عن بيت لطالما ترعرعت فيه صباي، لتكون خاتمتها على مرسى هذه المذكرة المتواضعة التي أهديها:

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة أبي الغالي"النوي" أدامك الله تاجا فوق رأسي.

إلى الصدر الحنون والقلب الرقيق، إلى أعز ما أملك في الدنيا، إلى التي حملتني في بطنها قبل أن تراني عيناها، إلى أعظم إمرأة في الوجود إليك أمي حبيبتي الغالية"حورية" أطال الله عمرك.

الى شريك حياتي وتوأم روحي خطيبي "عيساوي عزالدين"

إلى من تقاسمتا معي حنان أمي وعطاء أبي، إلى من تناولتا على حقهما لإرضائي أختاي: سمية وولداها شوقي ومريم. شبيلة وابنها إياد وزوجاهما اللذان تربعا على عرش الأخوة مراد ورياض.

إلى التي رحلت إلى الأبد وتركت مكانا لا يملؤه سوى الإيمان بقضاء الله وقدره "جدتي الزهراء".

إلى عمي الوحيد "لخضر" وزوجته "نصيرة" وأولاده "العمري، سلوى، عزيزة، هشام، حسام، آمنة".

إلى صديقتاي اللتان لم أنساهما رغم بعدهما عني "خولة ورانيا".

إلى صديقتي الغالية ورفيقتي في دربي وفي مذكرتي "سارة".

إلى حبيبتاي" سارة ورميساء" وغاليتي "منى".

إلى شريكتاي في الغرفة " لبنى وريحان ".

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة ولو بكلمة تشجيع.....

مفيدة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من تأبى الذاكرة نسيانهم إلى نور قلوبنا واعيننا وتاج عقولنا إلى نبينا وشفيع امتنا إلى روح سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمار جهدي إلى من قال فيهما تبارك وتعالى"ولا تقل لهما أف ولاتنهرهما وقل لهما قولا كريما"

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي،إلى نبع الحنان الفياض ،إلى رمز الحب وبلسم الشفاء،إلى الخير وصفاء والأمل، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب "أمي الغالية" حفظها الله.

إلى من أحمل إسمه بكل فخر واعتزاز،إلى من علمني العطاء بدون انتظار،إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير دربنا، إلى الذي تحمل كبد الحياة لنصل نحن، إلى الذي أعطانا من سنين عمره، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وسبقت كلماتك النجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد "أبي الحبيب" حفظه الله.

إلى من كانو ملاذي وملجئي، إلى من علموني علم الحياة، إلى أعز ما وهبني الله إخوتي:"شمس الدين"و "إسلام".

إلى كل الأهل والأقارب وعلى وجه الخصوص جدي وجدتي أطال الله في عمرهما وأتمنى لهم الصحة والعافية.

إلى من التمس العذر قبل أن أعتذر، إلى الذي أحبني رغم عيوبي، إلى من يقف دائما بجانبي ويساعدني ويشجعني إلى من تعلقت به الروح "خطيبي مليك".

إلى من علمني حرفا وصرت له عبدا، أساتذتي الكرام الذين عرفتهم طيلة مشواري الدراسي.

إلى من جمعتني معهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم خاصة طلبة الماستر من دفعتي وكل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة إلى الذين أحببتهم وأحبوني "صديقاتي العزيزات" كل باسمه.

وأخيرا إلى صديقتي ورفيقتي وأختي التي لم تلدها أمي إلى من رافقتني في إنجاز هذا العمل حتى النهاية زميلتي"مفيدة".

وإلى كل من يعرفني من قريب ومن بعيد.

وأهدي مذكرة التخرج إلى نفسي وأفتخر بهذا الإنجاز العظيم.

سارة

الملخص:

اعتمد بحثنا على دراسة مشكلة التعثر المصرفي بحيث تعد مشكلة الديون التي يتأخر سدادها لأي سبب كان من أخطر المشاكل والعقبات التي تواجهها البنوك التجارية.تعتمد ظاهرة القروض المتعثرة على مجموعة من العوامل التي تسهم إما في الحد منها أو زيادتها، إذ أن الالتزام بالضوابط الائتمانية من شأنه الحد من التعثر، في حين أن تجاهل هذه الضوابط يزيدها تفاقما.

كما قمنا بإسقاط دراستنا التطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدراسة حالة قروضه المتعثرة. ولقد خلصت الدراسة إلى أن التعثر لا يحدث في لحظة بل يحدث خلال فترت زمنية محددة وأن إجراءات مواجهته تكون حسب حالة العميل المتعثر.

الكلمات المفتاحية:

القروض المصرفية ، التعثر المالي.

Abstract :

Hang our research on the study of the problem of the banking so that is the debt problem that delayed the payment for any reason, one of the most serious problems and obstacles faced by commercial banks. Think of the phenomenon of troubled loans an a variety of factors that contribut to either reduce them or increase them. The compliance credit would reduce turbidity, while that ignoring these controls will be exacerbated.

We have also dropped our study applied to the BADR to examine the situation of loans defaulted.

I the study conclude that turbidity does not occur at the moment of it happening during a specific time period, and the procedure face be according to the situation of workers of on.

Key words:

Loans banking , The credit risk

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الدعاء	
شكر وتقدير	**I**
الاهداء	**II**
الملخص بالعربية	**III**
الملخص بالانجليزية abstract	**IV**
فهرس المحتويات	**V**
قائمة الجداول	**VI**
قائمة الأشكال	**VII**
المقدمة	أ–
الفصل الأول: ادارة القروض المصرفية المتعثرة	**6–27**
تمهيد	**7**
المبحث الأول: القروض المصرفية المتعثرة	**8**
المطلب الأول:مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وأنواعها	**8**
المطلب الثاني: مراحل التعثر المصرفي وأسباب نشوؤه	**10**
المطلب الثالث: آثار القروض المصرفية المتعثرة	**13**
المبحث الثاني: أساليب الوقاية من القروض المتعثرة وطرق معالجتها	**15**
المطلب الأول: إستراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة والمتابعة الوقائية منها	**15**
المطلب الثاني: علاج القروض المصرفية المتعثرة على مستوى العميل والبنك	**21**
خلاصة الفصل	**27**
الفصل الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة والعربية في علاج القروض المتعثرة وتشخيصها في الجزائر	**28–52**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: تجارب دولية لعلاج القروض المتعثرة	**30**
المطلب الأول: القروض المتعثرة في بعض الدول المتقدمة	**30**
المطلب الثاني: القروض المتعثرة في بعض الدول العربية	**35**
المبحث الثاني: ظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر وكيفية الالتزام بمقررات بازل	**41**
المطلب الأول: إتفاقية بازل ومتطلبات البنوك الجزائرية للإلتزام بمقرراتها للوقاية من	**41**

التعثر المصرفي	
المطلب الثاني: القواعد الإحترازية المطبقة في البنوك الجزائرية	**44**
المطلب الثالث: : إستراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري والحلول المقترحة للحد من ظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر	**49**
خلاصة الفصل	**52**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR–وكالة شلغوم العيد "833"	**54-77**
تمهيد	**55**
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة وتنمية الريفية BADR والوكالة المعنية بالدراسة وكالة شلغوم العيد"833"	**56**
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره	**56**
المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR	**58**
المطلب الثالث: التعريف بالوكالة المعنية بدراسة وكالة شلغوم العيد"833"	**62**
المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للقروض المتعثرة في الوكالة "833".	**66**
المطلب الأول: الوثائق المطلوبة لتقديم ملف طلب القرض في وكالة شلغوم العيد "833"	**66**
المطلب الثاني: طبيعة وحجم القروض المتعثرة لدى الوكالة:	**71**
خلاصة الفصل	**77**
الخاتمة	**79**
قائمة المراجع	**83**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	الوثائق المطلوبة حسب نوع الزبون لطلب قرض استغلال	**66**
02	الوثائق المطلوبة حسب نوع الزبون لطلب قرض استثمار	**69**
03	حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة في الثلاث سنوات الاخيرة	**71**
04	حجم القروض التي تمنحها الوكالة لوكالتي ANSEJ وCNAC في الثلاث سنوات الاخيرة	**73**
05	حجم القروض الممنوحة لعملاء البنك الكلاسيكيين من طرف الوكالة سنة 2016	**76**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	معالجة القروض المتعثرة	**25**
02	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الدول العربية سنة 2006	**36**
03	مهمة جدول القيادة	**48**
04	الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد	**65**
05	قروض الاستغلال المقدمة من طرف الوكالة في الثلاث سنوات الاخيرة	**72**
06	قروض الاستثمار المقدمة من طرف الوكالة في الثلاث سنوات الاخيرة	**72**
07	حجم القروض الممنوحة لوكالة ANSEJ	**74**
08	حجم القروض الممنوحة لوكالة CNAC	**74**
09	حجم القروض المتعثرة	**75**

مقدمة

مقدمة

تعد البنوك عصب الحياة في أي دولة بالنظر إلى الخدمات التي تقدمها للمجتمع فاالجهاز المصرفي يضخ الأموال إلى جميع القطاعات من أجل تمويلها وتنميتها وتطويرها وإعادة الحياة بها،على اعتبار أن المؤسسات المالية والمصرفية هي حلقة من حلاقات التطور الاقتصادي والمالي لأي بلد وانعكاسا لأنظمته الاقتصادية والمالية بإعتبارها عماد الاقتصاد ومحوره،ولا تتقدم الدول أو تتطور بدون نظام مصرفي معافى وسليم وذلك لما يوفره هذا النظام من إمكانيات من خلال أنشطته وعملياته، حيث تربط بين مختلف البنوك علاقات تبادلية وثيقة تتمثل في عملية الإقراض المصرفي، فمن ناحية نجد أن المشروعات الاقتصادية المقترضة تعتبر القروض المصرفية من أهم مصادر رأس المال العامل وفي المقابل هذه القروض تمثل بالنسبة للبنوك التجارية المصدر الأول لإراداتها.

إن إقدام البنك على منح القروض للمتعاملين يتوقف على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية بمختلف أنواعها وذلك حتى يتفادى كل أنواع المخاطر وما ينجم عنها من خسائر مادية وعينية، وكنتيجة لتعدد هذه القروض واختلاف فترات استرجاعها، ظهرت العديد من المشاكل خلال العقد الأخير حول عماليات الإقراض، أهمها الديون المتعثرة التي تعتبر من قضايا الساعة وهي محل اهتمام المصارف لإيجاد الحلول المناسبة لها،نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد جزء من أموالها بالإضافة إلى تحقيق خسائر لهذه المصارف.و الجزائر كغيرها من الدول ليست في منأى عن مشاكل تعثر القروض المصرفية فقد عانى ولازال الجهاز المصرفي يعاني كثيرا من تعثر القروض الممنوحة للاقتصاد، وعلى الرغم من أن الائتمان المصرفي تحكمه عدة سياسات ومعايير تهدف إلى الحد من المخاطر الائتمانية المحتملة، إلا أنه من الناحية العملية،لا يمكن لأي بنك أن يصل إلى درجة تنعدم فيها المخاطر لديه، لأن الائتمان المصرفي يكون مصحوبا دائما بالمخاطر، لأنه يعتمد في تسديده على التدفقات النقدية المتوقعة للمقترض أو المشروع الممول، وبما أن هذه التدفقات ستحصل في المستقبل فإن حصولها لن يكون مضمونا بالكامل.

وعليه يجب على البنوك أن تكون دائما على أتم الاستعداد لمجابهة ومواجهة مثل هذه الأثار، الناجمة عن القروض المتعثرة.

1-أمام هذا الطرح تتبلور معالم إشكالية هذا البحث كتالي:

كيف تقوم البنوك التجارية بإدارة قروضها المتعثرة ومواجهتها؟

2 – تندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية أهمها:

– ما تأثير القروض المصرفية المتعثرة على الجهاز المصرفي للدولة ؟

– أين نجد أكبر نسبة للتعثر، في الدول المتقدمة أو العربية ؟

– ما هي الخيارات المناسبة التي يلجأ إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند وقوع التعثر؟

3- فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي تتلخص فيما يلي:

- تؤثر القروض المصرفية المتعثرة على المستوى الكلي والمستوى الجزئي.
- تزيد نسبة القروض المصرفية المتعثرة في الدول العربية عن الدول المتقدمة.
- عند وقوع التعثر يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مباشرة الى المنازعات القضائية.

4- مبررات اختيار الموضوع:

- بحكم دراستنا لمواضيع مختلفة مرتبطة بالمالية والبنوك ارتأينا الخوض في موضوع القروض المتعثرة لما له من أهمية كبيرة في المجتمع.

- تعميق مكتسباتنا العلمية في ميدان القروض.

- غياب الدراسات المتخصصة والمتعلقة في مجال دراسة ومتابعة القروض المتعثرة لدى المصارف الجزائرية في ظل تكتم وحجب المعلومات المتعلقة بهذه الظاهرة.

- معرفة الأساليب الوقائية لمعالجة هذه الظاهرة على الدولة.

5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف أهمها:

-دراسة المعايير والأسس التي يتبعها البنك التجاري عند قيامه بوظيفة الإقراض.

- دراسة ظاهرة القروض المتعثرة من حيث أسبابها وطرق علاجها .

- محاولة معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة القروض المتعثرة.

6- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يأتي:

- أنها تركز على أحد المشاكل المهمة التي تواجه المصرف والناتجة عن استخدام أموال المصارف، ألا وهي القروض المتعثرة.

- أن لهذه المشكلة أبعاد عديدة تؤثر على القطاع المصرفي في دول مختلفة .

- أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر نتيجة لتسارع البنوك نحو تقديم الحجم الأكبر من الائتمان، قصد تعظيم أرباحها وفي بعض الحالات تصل إلى حد عدم مراعاة مقاييس الحذر.

7- المنهج المستخدم:

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي بالنسبة للجانب النظري ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فهو عبارة عن دراسة حالة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة شلغوم العيد"833".

حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية: تتمثل حدود الدراسة في دراسة كيفية إدارة ومعالجة القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية.

الحدود المكانية: تقتضي الإجابة عن الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة شلغوم العيد "833" .

الحدود الزمنية: تجسدت الفترة الزمنية لانجاز هذا العمل في حدود ستة أشهر.

8- الدراسات السابقة:

أولا:دراسة قريشي صالح "اختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للفترة 2005 ، 2006 "، (2013): وهي عبارة عن مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة.

هدفت هذه الدراسة للوصول إلى نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لعينة مكونة من 13 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية منها 5 متعثرة و8 سليمة واعتمدت الدراسة على النسب المالية .

لتحليل النسب المالية استخدم الباحث أسلوب التحليل العاملي التمييزي ، بناء على نتائج جودة التصنيف البالغة:83,3% فإن:

- 100%نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة مصنفة بشكل صحيح وهي متجانسة في السلوك.
- 70%نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتعثرة مصنفة بشكل صحيح وهي متجانسة في السلوك.

بخصوص المؤسسات المتعثرة فإن نسب 30% غير متجانسة ومن خلال إطلاعنا على وضعياتها وجدنا أن تلك المشاهدات تخص السنة التي تلي إما إعادة جدولة ديونها أو الرفع في رأس مالها.

وهنا يمكننا القول بأن هذه الدراسة اعتمدت على أسلوب التحليل التمييزي بهدف التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات وذلك اعتمادا على المؤشرات المالية، أما دراستنا الحالية اعتمدت على دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي هدفت إلى مدى التزام البنوك التجارية بإدارة القروض المتعثرة .

ثانيا: دراسة نضال العربيد"دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري":

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري و اتجاه تطورها لفترة 1998-2005، (2007) وبحث الإجراءات التي يتوجب على المصرف إتباعها لعلاج هذه الظاهرة وتخفيف أعبائها، واعتمدت على الإستبانة ، المقابلات الشخصية، الزيارات الميدانية، وجملة التقارير المالية للمصرف للفترة المدروسة، فكان المصرف الصناعي السوري مجتمع الدراسة وفرعه بدمشق – تحديدا قسم الإقراض والتسليف – عينة لها ، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ تزايد الوزن النسبي للقروض المتعثرة مقارنة بإجمالي الموجودات في المصرف الصناعي.
- ✓ عدم الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات .
- ✓ استقطاب الخبرات الفنية القادرة وتشجيعها على الإبداع وإدخال أنظمة العمل الحديثة على المصرف وتطبيقها .

كما رأينا بأن هذه الدراسة اعتمدت في جزئها التطبيقي على الاستبيان، أما دراستنا الحالية فقد اعتمدت على دراسة الحالة .

9- صعوبات الدراسة:

لقد وجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة في هذا البحث نورد أهمها:

- قلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع.
- أغلب وثائق مكان التربص تعتبر من الأسرار الإدارية يصعب الإطلاع عليها.
- سوء الاستقبال في الوكالة وعدم تزويدنا بالمعلومات اللازمة.

10- خطة وهيكل البحث:

لقد قمنا بتجزئة المذكرة إلى ثلاثة فصول طبقا للإشكالية و التساؤلات الفرعية المنبثقة منها، تسبقها مقدمة تضمنت طرح الإشكالية، والفرضيات، وحدود الدراسة، وأهداف وأهمية هذا البحث والمنهج المستخدم، وتليها الخاتمة التي تضمنت نتائج الفرضيات،نتائج الدراسة والاقتراحات والآفاق.

الفصل الأول: إدارة القروض المصرفية المتعثرة، خصصناه للإطار النظري للقروض المتعثرة، حيث يعتبر هذا الفصل كمدخل لدراسة الموضوع وإعطاء صورة شاملة حول القروض المصرفية المتعثرة وإدارتها من خلال تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين، فتناولنا في المبحث الأول القروض المصرفية المتعثرة، ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني الذي جاء بعنوان أساليب الوقاية من القروض المتعثرة وطرق معالجتها.

الفصل الثاني: تجارب بعض الدول المتقدمة والعربية في علاج القروض المتعثرة وتشخيصها في الجزائر،حيث قسم إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول بعض التجارب الدولية لعلاج القروض المتعثرة، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى ظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكالة شلغوم العيد "833"،بحيث قسمناه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول تقديم عام حول بنك الفلاحة التنمية الريفية ووكالة "شلغوم العيد 833" أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى دراسة تطبيقية للقروض المتعثرة في الوكالة .

الفصل الأول:

إدارة القروض المصرفية المتعثرة

تمهيد:

تعتبر القروض المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه البنوك بالنظر إلى آثارها الخطيرة خاصة منها إضعاف قدرة البنك، على تقديم الخدمات الائتمانية والذي يعتبر أهم مصدر لأرباحه.

فمشكلة القروض المتعثرة صارت تهدد سلامة وأمن المحفظة الخاصة بالقروض وتحد من فعالية المبتغى من العملية الاقراضية، ورغم تعدد العوامل وراء تزايد هذه الظاهرة إلا انه يتعين على مؤسسات الإقراض إبداء اهتمام كبير في التعامل معها.

وفي محاولة منا للإلمام بكافة جوانب القروض المصرفية المتعثرة قسمنا هذا الفصل كما يلي:

- المبحث الأول: القروض المصرفية المتعثرة.
- المبحث الثاني:أساليب الوقاية من القروض المتعثرة وطرق معالجتها.

المبحث الأول:القروض المصرفية المتعثرة.

من بين أخطر الظواهر التي تتعرض لها المصارف هو تعثر القروض، أو عجز العميل عن سداد التزاماته اتجاه المصرف.ولقد قمنا في هذا المبحث بالإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للقروض المتعثرة.

المطلب الأول: مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وأنواعها.

سوف نرى في هذا المطلب عدة تعاريف للقروض المصرفية المتعثرة إلى جانب أنواعها المختلفة.

أولا:مفهوم القروض المصرفية المتعثرة.

قبل تعريف القروض المصرفية المتعثرة نقوم أولا بالتطرق إلى بعض المفاهيم اللازمة للإحاطة بهذه الأخيرة.

الفشل : يعرف الفشل كحالة لمنشأة ما، إنما يعني أن تلك المنشأة تسير نحو التقاعد والتصفية، وأن تلك المنشأة تزول من الحياة الاقتصادية، فالفشل هنا يعني نهاية التنظيم أو موت المنشأة.[1]

المخاطر الائتمانية: يعتبر العميل السبب الرئيسي وراء المخاطرة الائتمانية بسبب عدم التزامه برد أصل الائتمان وفوائده، كما أن المخاطر الائتمانية تنشأ عن احتمالات التغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه العميل بحيث تؤثر في تدفقاته النقدية، وبالتالي قدرته على سداد الائتمان وفوائده.[2]

تعثر المشروعات: يقصد بالمشروع المتعثر بأنه المشروع الذي لا يسدد الفوائد في مواعيدها ولا يسدد الأقساط عند استحقاقها ودائم الطلب في إعادة الجدولة أو تأجيل الأقساط وترفض له الشيكات على حساباته لدى البنوك الأخرى.[3]

القروض المصرفية: هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء من قبل البنوك شرط ضروري، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد

والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة.[4]

وبعدما قمنا بالتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بمصطلح القروض المصرفية المتعثرة نأتي الآن لتعريف هذه الأخيرة.

التعريف الأول: القروض المتعثرة هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوب.[1]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2011، ص:308.

[2] إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي السوري)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة تشرين– سوريا، 2007، ص:33.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمات المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 25 .

[4] نشرة توعوية (اضاءات)، يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 11، الكويت، يونيو 2011، ص:2.

التعريف الثاني: هي تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعيد استحقاقها، ولذا يتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدنية راكدة وبمرور الوقت عليها تصبح دينا متعثرا.[2]

التعريف الثالث: تلك الديون التي عجز فيها المقترضون على سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بسبب حدث غير محسوب أو لظروف أحاطت بنشاطه.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للقروض المتعثرة:

ان كل التعريفات السابقة تدور حول فكرة واحدة، وهي أن التعثر ظاهرة وباعتباره ظاهرة فهو ليس نتاج لحظة ولكنه يحصل بعد مرور فترة زمنية معينة جراء مجموعة من الأسباب تختلف من عميل لاخر، للوصول الى مرحلة يعجز فيها المقترض عن السداد، وبالتالي يقوم البنك بالاجراءات اللازمة لمواجهة هذا التعثر.

ثانيا: أنواع القروض المتعثرة.

هناك عدة تصنيفات للقروض المتعثرة نذكر من بينها:

1- تصنيف الديون المتعثرة حسب مقدار ثباتها واستمرارها: وفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة هما :

النوع الأول: الديون المتعثرة العارضة.

أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة للممارسة النشطة للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة بسيطة.

النوع الثاني:الديون المتعثرة الدائمة.

وهي تلك التي تتصل بأسباب هيكلية، وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير، سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو بقبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع وبالتالي فانه سيستغرق مزيدا من الوقت والجهد والتكلفة.[4]

2- **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط:** ونقسم وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما:

---

[1] عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان ، ط1، 1999،ص:279.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 22 .

[3] نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2007، ص :282.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

النوع الأول: ديون متعثرة مخططة مرحلية: وهي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمني مرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

النوع الثاني: ديون متعثرة عشوائية الحدوث: وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها. [1]

3 – **تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:** ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى الأنواع التالية:

النوع الأول: دين متعثر أولي في مرحلة التكوين: لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتتكون بؤرته وتأخذ بوادر غير محسوسة أو ملموسة ولا تثير انتباه المقرضين حيث أن مظاهرها لازالت أولية.

النوع الثاني: دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو: حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة ملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في الشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها.

النوع الثالث: دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج: حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتهدد استمرا ره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه.

النوع الرابع: دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: حيث يكون قد تم وضع خطة تعويض المشروع المدين أو تصفيته وفقا للخطة المتفق عليها من طرف الدائنين.[2]

المطلب الثاني: مراحل التعثر المصرفي وأسباب نشوءه:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مراحل التعثر المصرفي وأسباب نشوءه.

أولا: مراحل التعثر المصرفي.

إن التعثر لا يحدث بشكل مفاجئ. وقد أثبتت الدراسات أن الدين في طريقه من دين جيد الى دين معدوم يمر بعدة مراحل نوجزها في ما يلي:

1- **الديون الجيدة:** وهي الديون التي تعتبر نسبة المخاطرة فيها مقبولة جدا، وليس من مخاطر خاصة تكتنفها غير تلك المخاطر المترافقة مع عمليات الإقراض بصورة عامة.

2- **ديون شبه جيدة:** وهي التي يعاني أصحابها من ضعف في الوضع المالي، وكذلك التراجع في قيمة الضمانات، مما يؤدي إلى إضعاف موقف المصرف تجاه العميل.

[1] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:80.

3- ديون مشكوك في تحصيلها: وهي التي يصعب على المصرف أن يحصلها أو يحصل الفوائد المستحقة عليها، ولكن لن يكون التحصيل أمرا مستحيلا.

4- الديون التي يكون لدى المصرف شك أكبر في تحصيلها:وهي التي تضعف الضمانات وتأخر العميل عن السداد لمدة طويلة .

5- وضع يظهر فيه للمصرف أن موجودات عميله في حالة تصفيتها: مما يعني حدوث خسارة، أو عدم إمكانية تحصيل البنك لأصل الدين أو فوائده دون تحديد واضح لحجم الخسارة.

6- الديون المعدومة: وهي تلك التي يثبت هلاكها باستنفاذ جميع الوسائل والإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة.[1]

ثانيا:أسباب نشوء التعثر المصرفي.

تعددت أسباب التعثر المصرفي وتنوعت من عميل لأخر ونذكر منها:

1- أسباب داخلية: منها مايلي

- عدم السيطرة على المخزون.
- تمويل جزء من الموجودات الثابتة من مطلوبات متداولة.
- ضعف الإدارة وعدم عمليتها.
- الخسائر المتراكمة.
- سوء التجهيز الداخلي والموقع غير المناسب.[2]
- عدم تمتع إدارة العميل بالخبرة والكفاءة والأمانة وعدم القدرة على التخطيط، سواء لدى العميل نفسه أو لدى العاملين لديه.
- عدم المحافظة على مواصفات مقبولة ومستقرة وسوء إدارته للمنتج، وعدم كفاءة النظام المستخدم في المنشأة الطالبة للتمويل من الناحية القانونية والإدارية.
- انعدام الخطة التسويقية المناسبة وعدم اهتمامه بطرق التوزيع والدعاية.
- استخدام القروض القصيرة الأجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.
- غياب التصدير للمشروعات التي تقترض بالعملة الأجنبية.[3]

2- أسباب خارجية: ونذكر منها

- ارتفاع تكلفة مصادر التمويل .

---

[1] دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2006، ص: 49.

[2] رامي حسن الغزالي، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية–غزة،2015، ص:59.

[3] صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، المؤتمر العالمي الثالث، جامعة الإسراء والأهلية، عمان، الأردن، 2009، ص:17.

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المنشأة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية.
- التوقعات المتشائمة للمستثمرين والمحللين الماليين في سوق الأوراق المالية وغيرها.
- المنافسة الشديدة.[1]
- الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى البطالة وضعف القدرة الشرائية لدى المستهلكين وضعف الأسواق بشكل عام الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم مبيعات العميل وبالتالي ضعف قدرته على خدمة ديونه.
- القرارات التي تتخذها الحكومة وما ينتج عنها سواء في مجال الضرائب أو الجمارك وكذلك الحروب أو عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.
- ظروف طبيعية تشمل الفيضانات والهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الكوارث.
- ظهور سلع بديلة متطورة تفقد العميل حصته في السوق.[2]

3- الأسباب المتعلقة بالمقترض: نظرا لأن المقترض سواء كان فردا أو مؤسسة هو أحد طرفي العلاقة الائتمانية فانه يمكن أن يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط الموالي:

- استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.
- ضعف القدرات التسييرية للمقترض.
- سوء نية المقترض.
- وجود خطأ في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول.
- وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد .
- إشهار إفلاس المقترض.
- عدم التزام المقترض بتوجيهات وإرشادات البنك.
- وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول.
- وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية.
- الإفراط والتوسع في الاقتراض.[3]

4- أسباب متعلقة بالبنك: باعتبار البنك هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض وهو المسؤول عن منح القرض ومتابعته، فان أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض لأحد الأسباب الموالية:

- قصور دراسة منح التسهيلات الائتمانية.

[1] رامي حسن الغزالي،مرجع سبق ذكره، ص:54.

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص:20.

[3] براق محمد، بن عمر خالد، مداخلة: القروض البنكية المتعثرة (الأسباب والحلول)، ص ص: 7،6.

- عدم تحليل مخاطر الائتمان تحليلا موضوعيا من حيث مخاطر الإدارة، السوق، رأس المال، والضمانات العقارية.
- صرف التسهيلات دفعة واحدة للعميل وليس حسب شروط العقد.
- عدم المعالجة السليمة للتجاوزات التي تحصل بين الحين والآخر بالتسهيلات.[1]
- عدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.
- خطأ في تقدير الضمانات.
- منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة.
- عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك.
- اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى.
- اتخاذ القرار الائتماني بناء على الضمانات بغض النظر على الجدارة الائتمانية .
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.
- عدم كفاية موظفي النشاط الائتماني.
- سوء ظروف عمل الموظفين في البنك.[2]

المطلب الثالث: آثار القروض المصرفية المتعثرة.

تنجر وراء تعثر القروض المصرفية العديد من الآثار سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، لذلك قمنا بتقسيم هذا المطلب على هذا الأساس إلى آثار على المستوى الكلي وآثار على المستوى الجزئي.

أولا:آثار القروض المتعثرة على المستوى الجزئي: منها مايلي:

- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك الدائن.
- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في أزمة السيولة.
- من هنا تواجه المشروعات صعوبة في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل.
- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على المصارف استردادها وإعادة توظيفها من جديد.

[1] دعاء محمد زايدة، مرجع سبق ذكره، ص:52.

[2] براق محمد، بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص:7.

- زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوى العادي المتعارف عليه مصرفيا، ومن ثم حرمان المصارف من استخدام قدر هام من مواردها المالية، ومن ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع.
- ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي الائتمان بالمصارف في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا.
- فقدان قدر هائل من الوقت في القضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية حيث يستغرق التحقيق والفصل في المنازعات المالية المصرفية فترات طويلة.[1]
- يؤدي التعثر إلى خطر عدم الانتظام في السداد أو إمكانية عدم الوفاء.
- بزيادة حجم القروض المتعثرة على مستوى بنك ما، تتدهور جدارته الائتمانية من جانب الائتمان المحتاج له من قبل البنوك الأخرى، التي تسير على قدر من التشدد عند طلب مثل هذه التسهيلات.
- البنك الذي يحوز رصيدا من القروض المتعثرة يفقد ثقة مودعيه، ويخسر قدرا من معاملاته معهم.

- إن تزايد حجم القروض المتعثرة مع ثبات قيمة الودائع لدى البنك أو انخفاضها يقود لا محالة إلى أزمة سيولة. [2]

ثانيا: آثار القروض المتعثرة على المستوى الكلي: ونوجزها فيما يلي:

- يعتبر ارتفاع حجم الديون المتعثرة مؤشرا لانخفاض عائد الاستثمار في كثير من المشروعات والتأثير السلبي على تنفيذ خطط الدولة التي تستهدف تنمية الاستثمار.
- تؤثر المشروعات المتعثرة بشكل سلبي على الإنتاج القومي مما يؤدي إلى اللجوء القروض لسد الفجوة بين العرض والطلب، ومن ثم يميل الميزان التجاري في غير صالح الاقتصاد القومي وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري.[3]
- عند حصول ظاهرة التعثر المصرفي سيؤدي ذلك إلى قيام البنوك في الخارج بتقليص التعامل مع البنوك المحلية المتعثرة وتخفيض خطوط الائتمان الممنوحة لهذه البنوك، أو فرض شروط متشددة عند منح التسهيلات المصرفية.

[1] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص:58.

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي–وكالة قسنطينة 50–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2 ، 2014، ص ص: 62،61.

[3] دعاء محمد زايدة، مرجع سبق ذكره، ص ص:56،55.

- إن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات، بل إن الأمر قد يصل إلى انخفاض العرض الكلي من بعض المنتجات تبعا لذلك.
- تفشي حالات التعثر وانتقال عدواها بين المشاريع يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة، التي تخلق اللاتوازن الاقتصادي.
- يؤدي التعثر إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء مهم من الموارد السيادية نظرا لانخفاض حجم حصيلة الضرائب المحولة للدولة من كل الجهاز المصرفي.
- ينجم عن تعثر المشاريع لزاما الحد من المعروض من منتجات المشاريع المتعثرة، وبالتالي التحول الى المشاريع التي توفر بدائل تلك المنتجات.[1]

المبحث الثاني: أساليب الوقاية من القروض المتعثرة وطرق معالجتها

يعتبر موضوع التعامل مع القروض المتعثرة من أكثر المواضيع المصرفية تعقيدا وحساسية حيث تختلف طرق معالجة القروض المتعثرة تبعا لاختلاف وتباين الظروف الخاصة بالبنك أو المقترض،وعلى البنك من خلال المتابعة والدراسة والتحليل أن يتأكد من السبب الحقيقي الذي أدى إلى تعثر القرض لأن ذلك سيسهل عملية المعالجة، دون فقدان المقترض لأنه في بعض الأحيان يكون فقدان العميل أكثر خطورة من خسارة فقدان القرض في حد ذاته.

المطلب الأول:إستراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة والمتابعة الوقائية منها

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى توضيح إستراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة والمتابعة الوقائية منها.

أولا:إستراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة

يتم التعامل مع القروض المتعثرة من خلال إستراتيجيات مالية ومصرفية تستند إلى الأسس التالية:

1. أهمية تحريك الديون المتعثرة بما يقلل الحاجة إلى تدعيم مخصص الديون غير المنتظمة، مما يؤثر إيجابيا على إجمالي الربح، فضلا عما يترتب على ذلك من تحويل جانب من الفوائد المهمشة والمجنبة إلى فوائد محصلة وينعكس في النهاية إلى تحسين نتائج أعمال البنك سواء من حيث الإرادات أو الأرباح المحققة.

[1] زغاشو فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص: 55،56.

2. اتخاذ الإجراءات القانونية لاسترداد مستحقات البنك لا يمنع محاولة التفاوض مع العميل بهدف الوصول إلى تسوية مقبولة سواء كانت التسوية بمبادرة من البنك أو تجاوبا مع ما يقدمه العميل من مقترحات.أخذا في الاعتبار أن الإجراءات القانونية بالإضافة إلى كونها وسيلة لاسترداد حقوق البنك فهي من جانب أخر وسيلة لضغط على العميل للتوصل إلى تسوية مقبولة للمديونية.

3. لابد من الأخذ في الاعتبار عند إعداد التسوية المقترحة مع العميل أن تتناسب هذه التسوية مع إمكانيات العميل المالية وقدرته على السداد. ذلك أن فرض برنامج مالي وزمني لايتفق مع إمكانيات العميل يؤدي إلى عدم مقدرة العميل على السداد، وبتالي عدم تنفيذ التسوية.[1]

4. تحويل العملاء المتعثرين للإدارة القانونية لإسداء مستحقات البنوك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تسويات ودية للسداد.

5. يتم إبرام عقود التسويات من خلال إبرام اجتماعات مباشرة البنوك والعملاء المتعثرين كل عميل على حدى ودون وساطة أطراف أخرى.

6. إعمال الهندسة المالية Financial engineering في تسويات الديون والتي تعتمد في الغالب على إعادة الهيكلة التمويلية للعملاء المتعثرين أو نضر في حجم الفوائد الخاصة الفوائد السابق احتسابها أو رسملة جزء من المديونية وتحتل الهندسة المالية مكانة مرموقة في مجال إدارة الديون المتعثرة والتي تتطلب خبراء محترفين في إدارتها.

7. مراجعة موقف السداد العيني خاصة في ظل الأسواق الساكنة التي يصعب معها تسيل الأصول التي تؤول للبنوك.[2]

8. لابد من وجود آلية لتعريف أو تحديد أساسي للقرض مثل"قائمة المراقبة" أو المناوبة ولجنة"قائمة المراقبة" للمشاكل الائتمانية ،هذه الآلية هي جزء من عملية إبلاغ الإدارة العليا للمشكلة وبذلك يمكن اتخاذ القرار حول عمل المصرف بالسرعة الممكنة،وبصورة عامة،عندما يثبت ائتمان ما في قائمة المراقبة فإنه يستلم انخفاض في تقدير الخطورة واحتياطي أعلى بسب أن القدرة على إعادة الدفع قد أصبحت أو على وشك أن تصبح ضعيفة، لأن لجنة قائمة المراقبة تجتمع على أساس منتظم لمراقبة التقدم في إدارة القروض.

عندما يثبت أحد القروض في قائمة المراقبة، يجب أن يتفق على خطة عمل داخليا مع المقترض بالسرعة الممكنة، ويجب أن تتضمن خطة العمل على فعليات محددة أو أهداف لتحقق من قبل المقترض وإطار زمني محدد لتحقيقها واعتمادا على خطورة الائتمان الضعيف،فإن الخطة ستتضمن إما إستراتيجية إصلاح أو إستراتيجية خروج،مبنية على تحديد المصرف لعدة عوامل:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2009، ص: 32.

[2] عبد الحميد الشواربي وأخرون،إدارة مخاطر التعثر المصرفي،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 2010 ، ص ص:137 ؛ 138 .

- احتمالية نجاح الإستراتيجية المختارة .
- مستوى التعاون المتوقع من المقترض.
- المصاريف المحتملة لتنفيذ الإستراتيجية .
- القيمة الحالية للاسترداد المتوقع(إذ سيتطلب الاسترداد مدة معينة من الزمن).

حلما تتم الموافقة على الخطة، يبدأ تنفيذها، على أي حال ،قد تتسبب الأحداث غير المتوقعة تعديل الخطة على مر الوقت، فالعناصر الأساسية هي خطة مصادق عليها وتنفيذ فعال مع مراقبة متواصلة للحالة، وإذا أظهرت أن المقترض لايستطيع تلبية شروط الخطة المعقولة والواقعية،عندئذ يجب البدء بعملية حبس الرهن.[1]

9.يمكن النظر فيما يطلبه العميل من إعفاءات أو تيسيرات في السداد، وذلك بشرط أن يتأكد البنك من خلال الدراسة الدقيقة لإمكانيات العميل وبأن ظروفه تحتم ذلك حتى يستطيع الالتزام بتنفيذ التسوية والانتظام في السداد،حيث أن إصرار البنك على المطالبة بكامل قيمة الدين دون أية إعفاءات أو تيسيرات في حين أن إمكانيات وظروف العميل لا تمكنه من تنفيذ ذلك فقد يؤدي إلى ضياع الفرصة المتاحة لتحصيل الجزئي للمديونية (مالا يترك كله لا يترك جله).[2]

*ويمكن تصنيفها إلى :

1- **إستراتيجية تتعلق بالديون:**إن أفضل إستراتيجية للتعامل مع القروض المتعثرة هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح القروض،بالإضافة إلى إتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية،للتأكد من طبيعة الضمان، وذلك من خلال الإشراف الناجح على القرض.

وتكمن أسس الإدارة الناجحة للقرض فيما يلي:

1. التأكد من استغلال القرض وفق الشروط والضمانات، وللغرض الذي من أجله منح القرض للتأكد من إمكانية التسديد.
2. مراقبة أداء القرض بعد منحه.
3. وضع نضام لحل المشاكل عند حدوثها.

[1] عملية الائتمان ، ا USAID-Funded Economic coveronce II Projeect credit resk worshop-Intermedit March 2006 ص:14 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:33.

إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسيها إستراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لابد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم.

2-**إستراتيجية تتعلق بالعملاء:**وتتمثل في مايلي:

- إستراتيجية محافظة :تبدأ بإجراءات مخلصة تجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة وفي اقتراح بدائل لسياسة التشغيلية إلى يعتمدها العميل، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من قروض جديدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى العميل.
- إستراتيجية متشددة :وهي الإستراتجية التي تقوم بها إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار إفلاس العميل خصوصا إذا مالا حضت إدارة الائتمان أن العميل قد أخفى الكثير من المعلومات، أو أن العميل قد استخدم الائتمان في غير غرضه الذي تقدم من أجله مما أوصلت البنك إلى حالة المخاطرة بسب تعرضه إلى القروض المتعثرة، الأمر الذي من خلاله يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصلح البنوك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها.[1]

ثانيا:المتابعة الوقائية من القروض المتعثرة

من أهم العماليات الائتمانية والوظائف المنوطة بمسؤول الائتمان عملية المتابعة فهي تمثل الخطوة الوقائية من التعثر ونرى أنه يتوقف نجاح البنك إلى حد بعيد ليس على سياسته الائتمانية في الإقراض، وإنما على كفاءة المتابعة الائتمانية للحالات القائمة وإلا أدى قصور هذه الوظيفة إلى إعدام ديون وتكوين مخصصات لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، ومن ثم التأثير المباشر على السيولة وربحية البنك.[2]
وقبل البدء بمعالجة القروض المتعثرة،فإنه ينبغي جمع أكبر قدر من المعلومات وذلك بهدف الاستعداد لاتخاذ القرار المناسب،ومن أهم المجلات التي يتضمنها إطار المتابعة:

أ. فحص محتويات ملف الائتمان،حيث يجب الحصول على البيانات الحديثة وأخر القوائم المالية لتحليلها وحفظها في الملف،ويجب التحذير من إبقاء الملف كاملا وشاملا لجميع المستندات الضرورية،ويقول عباس الحلبي بأن من أول النتائج السلبية التسرع بسماح للعميل باستعمال التسهيلات المسداة إليه قبل الحصول على ضمانات المقررة.

[1] دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة،رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية، غزة،أغسطس 1427 – 2006 ، ص ص:50 ،51.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:33 .

ب. إجراء الاتصالات الشخصية مع العميل والقيام بزيارات ميدانية لمواقع المنشأة المقترضة وذلك من أجل الإطلاع على أوضاعها عن قرب ومعرفة خططها ومشاريعها بالإضافة إلى إمكانية تقييم أداء الإدارة وكفاءتها، وقد يكون للبنك دور في هذا المجال من خلال إسداء النصح للعميل عن كيفية معالجته لبعض المشاكل التي تواجهه.

ت. متابعة حركة حساب العميل ، والتأكد من أن العميل قد أستخدم المبلغ المقترض في الغرض الذي أعطي القرض من أجله،وذلك قد يكون من خلال أسماء المستفيدين في الشيكات المسحوبة، ومن الأمور التي ينبغي متبعتها أيضا مدى انتضام العميل في دفع إلتزماته وعدم وجود شيكات مرتجعة في سجلاته.

ث. ضرورة مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من العميل،وذلك من حيث القيمة السوقية لضمان،بالإضافة إلى التأكد من سريان بوليصة التأمين على الضمان المقدم. وفي حالة كون الضمان نوع من أنواع البضاعة، فإنه يجب التأكيد على ضرورة قيام البنك ممثلي البنك بزيارات تفتيشية على المخازن للإطمئنان إلى وجود بضاعة واهتمام العميل بتوفير شروط التخزين الملائمة.

ج. ضرورة جمع المعلومات عن ممتلكات العميل من أراضي وشركات وودائع في بنوك أخرى إستعدادا لاقتراح مناقشة برنامج تسوية مع العميل،إن دقة هذه المعلومات المجمعة واكتمالها يضعان البنك في مواقف أفضل عند مناقشة برنامج التسوية مع العميل.[1]

ح. عدم تجوز السقوف الممنوحة للعميل إلا لغرض طارئ ومؤقت ولمدة محددة والتجوز في حساب العميل باستمرار هو في الحقيقة تمويل إضافي يمثل عبئا على المشروع لم يكن في الحسبان، ويجب أن يكون التجاوز إجراء مؤقت القصد منه السيولة النقدية لحين ورود إرادات متوقعة للعميل.

خ. يجب على العميل ألا يتهاون في تجاوز السقوف الممنوحة له وعليه التنسيق مع مسؤول حسابات شركته قبل وقت قبول لمسؤول الحساب دراسة الطلب والحصول على الموافقات اللازمة له.

د. مراقبة حساب الزبون من خلال:

- ربحية المشروع ومصادر الاسترداد .
- مقارنة حركة السحب والإيداع مع البيانات المالية للعميل أو الجدوى الاقتصادية للمشروع وقائمة التدفقات النقدية.
- عدم تركيز التمويل على زبون واحد أو قلة من الزبائن أو نوعية معينة من الضمانات ملاحظة أن يكون هناك فرق مابين قيمة الضمانات وحجم التمويل.
- الاستعلامات الحديثة عن الزبون من مركزية المخاطر في لبنك المركزي ومن مؤسسات الاستعلام والمصارف التي يتعامل معها ومدى الانتظام بالتسديد إضافة إلى الزيارات الميدانية الضرورية.

[1] عبد المعطي رضا أرشيد وآخرون،إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة ونشر، عمان، 1999، ص ص:286 ، 287 .

و. مراقبة الأحوال الاقتصادية العامة، كالضرائب ومتابعة القرارات المؤثرة على قطاعات عملاءه مثل القرارات الخاصة بالاستيراد والتصدير وأسعار صرف العملات الأجنبية ولما لها من أثر على عملاءه.[1]

*ويمكن أن نأخذ بعين الاعتبار بعض الوسائل الأخرى للوقاية من الديون المتعثرة منها:

1. التأكد من عدم وضع قواعد ملزمة في شأن معالجة المشروعات المتعثرة حتى لا يترتب على ذلك استفادة البعض بدون وجه حق أو تؤدي إلى مناخ يدعو إلى التباطؤ في الوفاء بالقروض وأن يكون منطلق الإصلاح مركزا على المشاركة بين الدائن والمدين حرصا على سلامة وضع البنوك والمؤسسات المقترضة بشكل متوازن.
2. السرعة في اتخاذ الإجراءات في مجال تسوية أوضاع المشروعات المتعثرة حفاظا على الثروة القومية وذلك لتفادي الأثار الناجمة عن هذه المشكلة.[2]
3. تكوين فئات على جميع المستويات لها رؤى واضحة عن التحسن و التطور والقدرة على شحذ همم المرؤوسين لإعادة الحيوية والقدرة على صياغة رؤية مشتركة يؤمن بها جميع العاملين.
4. وضع إستراتجيات تنافسية قوية لتقديم منتجات مصرفية جديدة لقطاعات جديدة في أسواق جديدة.[3]
5. سلامة قرار منح القروض وذلك بأن يحرص على إصدار هذا القرار وفق الأصول المصرفية المتعارف عليها وعدم تجاوزها.
6. إستعمال برامج التحصيل حيث تستعمل هذه الطريقة خاصة مع تزايد حجم الديون المتعثرة،حيث يجب في معظم البنوك تزويد وحدات الإنتاج ببرامج التسيي وهذا لتحقيق ثلاث أهداف:

* تخفيف عبئ المهام الإدارية للعمال وسماح لهم بتركيز على الأعمال ذات القيمة المضافة(استرجاع المستحقات) .

*تقليص أجال التنقل وتكاليف العمل .

*توفير على أداة إعلامية وفي نفس الوقت تقود مخاطر البنك.

حيث أن هذه البرامج تتناسب مع احتياجات المستعملين، إذ يسمح لهم باكتشاف المستحقات النقدية غير المدفوعة عن طريق الوسائل الألية.[4]

---

[1] صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية ،دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، المؤتمر العالمي الثالث، جامعة الإسراء والأهلية، عمان الأردن، ص ص:21 ،22 .

[2] عبد الطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 121 .

[3] عبد الحميد الشواربي وأخرون ، مرجع سبق ذكره، ص: 142 .

[4] قاسيمي أسيا، تحليل الضمانات في تقيم جدوى تقديم القروض في البنك، حالة قرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة،بومرداس، 2008 – 2009 ،ص ص:102،107 .

المطلب الثاني:علاج القروض المصرفية المتعثرة على مستوى العميل والبنك

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض علاج القروض المصرفية المتعثرة على مستوى العميل والبنك.

أولا:علاج القروض المصرفية المتعثرة على مستوى العميل

تتم مساعدة العميل المتعثر وإخراجه من دائرة التعثر من خلال مجموعة من الإجراءات يمكن عرضها كمايلي:

1. تقديم سياسات ترشيدية واستشارية:ويكون ذلك وفق الأساليب التالية:

- إعادة وضع النظم المحاسبية والرقابية اللازمة بشكل متكامل وهذا يؤدي إلى فرض نظام رقابة ومراجعة داخلية دقيقة مع توفير البيانات والمعلومات السليمة والدقيقة والتي يمكن الإعتماد عليها في إعداد القوائم المالية السليمة والتي تساعد على اتخاذ القرارت الصحيحة في وقتها المناسب.
- التوصية والعمل باستغلال الجزء غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية بتنسيق مع سياسات البيع والتسويق لإجاد تناسق بينهما وتذليل جميع العقبات من أمام ذلك.
- ترتيب لقاءات ودية مع الموردين والدائنين لشرح ظروف العميل والعمل على التفاهم معهم على منح العميل فترة زمنية مناسبة يتفق عليها لالتقاط الأنفاس يتم بعدها البدء في برنامج السداد يتم الالتزام به.[1]
- الإسقاط الكامل أو الجزئي للمديونية وتجديد فترات السماح وتخفيف شروط السداد.[2]
- تقيم المركز المالي للمقترض بما يمكن الحلل من رصد بعض المخاطر والمشاكل التي قد يتعرض لها البنك أو العميل وبتالي الخروج بتقييم عام للوضع المالي لهذا الأخير، يستطيع من خلاله البنك اتخاذ القرار الائتماني السليم
- رصد مؤشرات الإنذار المبكر لهذه المخاطر ومحاولة معالجتها أو التخفيف من حدتها وذلك بالاعتماد على المؤشرات المالية والمصرفية والإدارية و تلك المتعلقة بالسوق.[3]

2. تعويم نشاط العميل: المقصود بعملية التعويم هنا عدم ترك العميل يغرق، أي أن يتم منحه تمويل إضافي يمكنه من إعادة ممارسة عمله بشكل مجدي، على قاعدة "إحياء المال بالمال"، ويعتبر مثل هذا

---

[1] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 03 ،2011- 2012 ،ص ص:94 ، 95 .

[2] إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي نموذجا)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير،تخصص محاسبة، جامعة تشرين ، سوريا، 2006- 2007 ، ص: 115 .

[3] حياة نجار،إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل،دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،علوم اقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف 2013،01- 2014 ،ص: 140.

القرار على درجة عالية من الخطورة لأنه قد يؤدي إلى مضاعفة خسارة البنك في حال فشل العميل،ويجب على البنك قبل أن يتخذ مثل هذا القرار أن يتأكد من مايلي:

* معرفة مادى قدرة المشروع الممول أو المقترض على حل المشاكل التي يعاني منها وعدم الوقوع بها مستقبلا .

*تحديد حجم التمويل الإضافي اللازم للمقترض،وعدم المغالاة في ذلك سواء بالزيادة أو النقصان.

*أن يحصل البنك على الضمانات الكافية التي تغطي القرض القائم والتمويل الإضافي الذي سيحصل عليه المقترض.[1]

– شروط نجاح أسلوب تعويم نشاط العميل: ونذكر منها:

- ألايون قد صدرت أحكام ضد العميل بالحبس أو قرار بالمنع من السفر مما يجعل موقف البنك متأزم في حالة تنفيذ عليه لصالح أي جهة أخرى.
- ألا يكون قد تم وضعه في قائمة العملاء المحظور التعامل معهم ائتمانيا حيث تتخذ ضده إجراءات قانونية من بنك أخر لأنها تضر بالمعالجة المصرفية.
- أن يكون هناك حصر كامل ودقيق لكافة إلتزماته تجاه دائنيه الآخرين بحيث تسوى هذه الالتزامات إما بمعرفة العميل مباشرة وتحت إشراف البنك أو بمشاركة بين العميل والبنك وبحيث يتم السداد مباشرة بمعرفة البنك تجاه الجهات الدائنة الأخرى.
- إذا كانت بنوك أخرى دائنة فيجب أن يتم أسلوب تعويم العميل بتنسيق معها وربما شاركت هي الأخرى فيها.
- أن يتم حصر كافة موجودات العميل غير المتعلقة بنشاط وتسبيلها قدر الإمكان للمساهمة في إنجاح العماليات.[2]

3. تسوية الدين:الأصل في التسوية أن تستند إلى دراسة شاملة لمقومات المشروع من كافة النواحي المالية والائتمانية والتسويقية، وكذا توقعات المستقبل. وقد يقتضي الأمر في بعض الحالات تنازل عن جزء من مستحقات البنك ولذا لابد من تحديد المبادئ التي يمكن أخذها كأساس في التنازلات ونوردها في ما يلي:

– استمرار النشاط إلا انه يحقق خسائر من شأنها أن تحول دون إمكانية السداد إلا في حالة السماح بالتنازل.

– أن يقوم العميل بسحب كميات من البضائع مقابل سداد المدفوع بضمانها إلا أنها تكون كميات بسيطة وبسب كبر حجم الفوائد لا يتحقق تخفيض المديونية وينتج عن ذلك تخفيض الضمانات مع بقاء الرصيد ملموس.

[1] جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ص: 35.

[2] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص:97 .

– إباء العميل استعداده لسداد باقي المديونية فورا في حالة موافقة البنك على التنازل عن العوائد المستحقة.

– أن يكون التنازل يقابله عروض من جانب العميل من شأنيها تحسين موقف المديونية مقابل ضمانات جديدة مناسبة.

وفي كافة الحالات يفضل أن يكون التنازل في إطار التسوية لسداد المديونية وفي حالة عدم الالتزام بالتسوية يعود الوضع إلى ما كان عليه وتعتبر التسوية كأن لم تكن.[1]

ثانيا: علاج القروض المصرفية المتعثرة على مستوى البنك

1. إعادة الجدولة: إن الأساس في قرار إعادة جدولة القرض تكون منبثقة عن إيمان البنك بأن توقف المقترض عن التسديد كان لأسباب خارجة عن إرادته، وأن هناك إمكانية بدرجة احتمال عالية لتحسين وضع المقترض وزيادة قدرته على التسديد، ومن أهم أسس عملية الجدولة التالي:

– أن يستند البنك في تحديد شروط الجدولة على مدى صدق المقترض، وتجاوبه السابق مع البنك، ومدى صدقه بالوفاء بوعوده والتزاماته.

– أن تكون عملية تحديد حجم القسط الذي يتوجب على المقترض تسديده للبنك ومواعيد التسديد مستندة إلى دراسة واقعية ومتحفظة للتدفقات النقدية للمقترض أو المشروع الممول.

– على البنك أن يأخذ تعهدات وضمانات كافية من المقترض لضمان إلتزامه بتسديد المبلغ المترتبة عليه وفق عملية الجدولة.[2]

2. إستعادة الدين من خلال البنك:على ضوء التصنيف والدرجة التي وصلت إليها مرحلة تصنيف الدين يقوم البنك بإجراء دراسة كاملة لوضع الدين والمراحل الوصل إليها الأسباب الحقيقية للتعثر وتحديد وضع البنك فيما يتعلق بإجراءات الضمانات وتغطيتها لدين وتوثيقها والوقوف على الوضع المالي للمدين ومقدرته على إعادة ممارسة نشاطه من خلال تحصيل أي مديونيات قائمة أو تصريف المخزون إن كان لديه مخزون راكد وغير قادر على تصريف وكذلك تقديم النصح بتخفيض النفقات غير الضرورية أو إدخال منتج أخر يمكن أن يساعد من تصريف المخزون الذي لديه، أو تحسين مستوى الإدارة إن كان هناك تصور أو تسيل أي عقارات لديه بحيث يتجنب أي أعباء إضافية يمكن أن تزيد من صعوبة وضعه المالي، كما يمكن أن ينصح بالحصول على تمويل أخر بحيث يتم إحياء الدين القائم بدين جديد تظهر التدفقات النقدية.[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية(أزمة الرهن العقاري الأمريكية)،الدار الجامعية، 2009، ص: 124.

[2] جمال أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

[3] مداخلة، عبد الناصر نعمان، الديون المتعثرة،البنوك اليمنية، اليمن، ص: 2 .

3. شراء بعض أصول موجودات العميل سدادا للمديونية: في بعض الأحيان يكون الحل الوحيد أو الأنسب للبنك هو شراء بعض الموجودات من العميل سواء كانت من ضمن المشروع الممول أو من أملاك المقترض الأخرى، مع مراعاة تعليمات البنك المركزي بخصوص موضوع الاحتفاظ بالعقارات غير المخصصة لاستخدامات البنك، وعلى البنك مراعاة مايلي في هذا المجال:

*إعادة تقدير ما سيتم شراؤه،ويمكن للبنك الاستعانة بالخبراء المتخصصين.

*معرفة وضعية إشغال العقار، هل هو مؤجر؟ ما هي القيمة الإجارية ؟ هل من الممكن إخلاء المأجور؟.

*معرفة وتحديد مدى إمكانية بيع ما تم شراؤه بسهولة يسر ،وبسعر عادل.

*معرفة ما إذا كانت هناك مشاكل أو نزاعات حول الأصول التي سيتم شراؤها.[1]

4. المعالجة عن طريق التوريق والتسليف بضمان أوراق مالية:

– التوريق: يستعمل عندما يتم تحويل أصول مالية غير سائلة،مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية (أسهم وسندات) قابلة لتداول في أسواق رأس المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال إلتزمه العام بالدين.

– التسليف بضمان أوراق مالية: يعتبر هذا النوع من الإقراض من أقوى أنواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال إمكانية البنك الحصول على مستحقاته في أسرع وقت بسب حيازته لهذه الأوراق المالية في خزائنه حيث يمكنه في حالة توقف الزبون عن السداد يمكنه التصرف وتسيل هذه الأوراق من خلا بيعها في سوق الأوراق المالية وتحصيل حقوقه.

كما يعتبر هذا الإقراض من أسرع عماليات الائتمان حيث يتم منح القرض بمجرد حيازة البنك لهذه الأوراق كضمان، بغض النظر عن المركز المالي لزبون إضافة إلى عدم ضرورة الاستعلام عن الزبون أو مطالبته بتقديم الضمانات المناسبة.[2]

4. السير بالإجراءات القانونية وملاحقة العميل قانونيا: إن السير بالإجراءات الرسمية ستضمن تحصيل أموال المصرف في الوقت المناسب قبل أن تتأزم الأمور، كما سيشعر المقترضين الآخرين بجدية

[1] جمال أبو عبيد، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

[2] هبال عدل ،مرجع سبق ذكره، ص: 100.

ملاحقة المصرف لديونه وبأية طريقة وبتالي تقليل أي محاولة من الأخرين لتأخير. ولكن من ناحية ثانية فإن سمعة المصرف ستتأثر لتصرفاته غير الإنسانية فهو لا يقف بجانب المقترض المتعثر، وعادة ما يتبع هذا البديل أو الخيار بعد أن يكون البنك قد جرب عمل الترتيبات المتفق عليها مع العميل وفشل في تحقيقها، وعندما يتأكد البنك من عدم رغبة العميل أو عدم قدرته على الدفع أو أن هناك تزوير أو تزيفا بالمستندات المقدمة له، وهنا إن من أهم الإجراءات القانونية التي يفترض اتخاذها إقفال حساب العميل ، وإبلاغ العميل بأن حسابه قد أقفل و بأنه ينبغي أن يقوم بسداد الإلتزمات التي عليه بعد ذلك تقوم إدارة البنك بتحويل ملف العميل إلى المحامي الذي يقوم بملاحقة القضية، وإذا كان القرض مصحوب بضمانات معينة، فإن البنك قد يبيع هذا الضمان من خلال مزاد علني ليأخذ حقه. أما إذا خاف البنك على فقدان أمواله، فإن البنك قد يكون مضطر لرفع دعوى لإعلان إفلاس العميل ويلجا البنك عادة لإعلان إفلاس المقترض عندما ينون مقتنعا بأن هذا الإجراء هو أخر حل يمكنه اللجوء إليه.[1]ويلخص الشكل التالي سياسة البنك تجاه القروض المتعثرة:

الشكل رقم (01): معالجة القروض المتعثرة

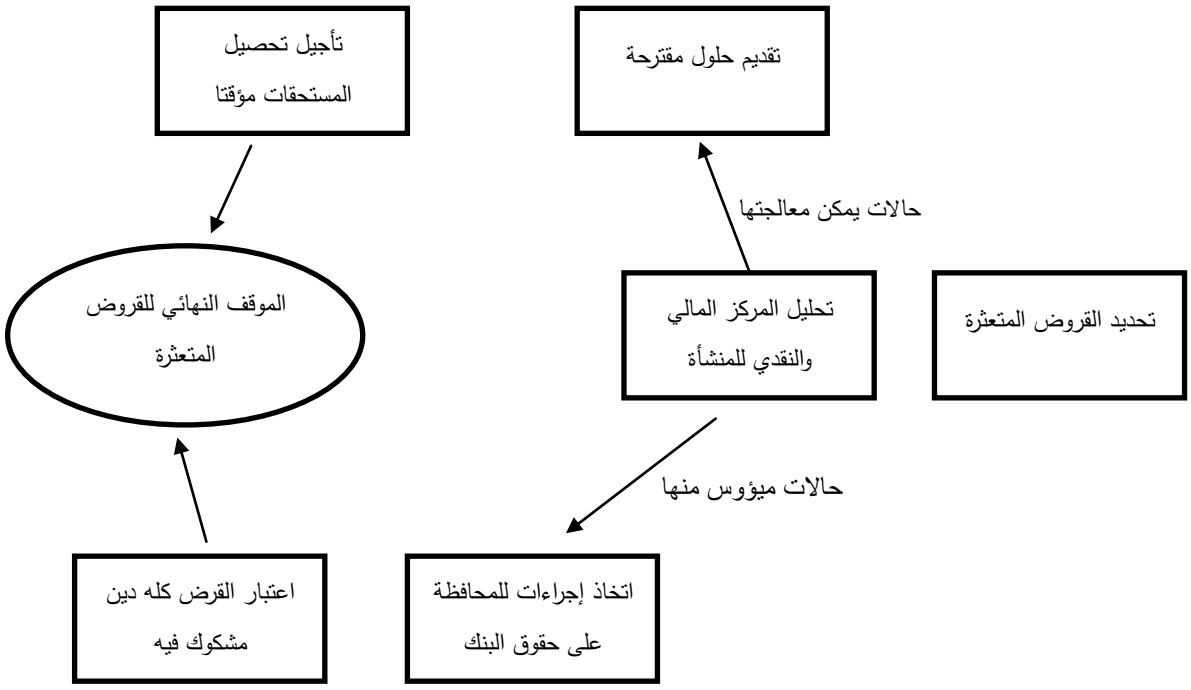

المصدر:عبد المعطي رضا أرشيد وأخرون ،إدارة الائتمان، دار وائل لطباعة ونشر،عمان،1999، ص:290.

[1]عبد المعطي رضا أرشيد وأخرون،إدارة الائتمان ، الطبعة الأولى ،دار وائل لطباعة ونشر، عمان، 1999 ، ص: 289 .

حسب الشكل رقم (01) فإن معالجة القروض المتعثرة تبدأ بعملية تحديد القروض، ثم تحليل المركز المالي والنقدي، وبناء عليه يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى حالات يمكن معالجتها وحالات ميؤوس منها، ففي الحالات الممكن معالجتها فإن البنك يقوم بتقديم حلول مقترحة لحل المشكلة، أما بالنسبة للحالات الميؤوس منها فإن البنك يقوم باتخاذ الإجراءات الكافية لأخذ حقوقه والتي قد تصل إلى إعلان إفلاس المنشأة المقترضة.

خلاصة الفصل

لقد أصبح من الواجب على البنوك مراعاة مقاييس الحذر والأسس المصرفية السليمة في منح الائتمان والمتابعة على سبيل الوقاية وهذا لا ينفي إمكانية تحول القروض الممنوحة وفق معايير وأسس سليمة إلى قروض متعثرة نتيجةً لجملة من الأسباب أهمها تلك المتعلقة بأخطاء البنك في تقدير المخاطر والمنافسة الشديدة لنشاط البنك وقصور الدراسات الائتمانية التي تؤدي إلى توقف العملاء عن السداد، ولتقليل من أثار ظاهرة القروض المتعثرة ينبغي محاولة تسييرها وتغطية خسائرها وفق سلسلة من الإجراءات والوسائل لمعالجتها.

الفصل الثاني:

تجارب الدول المتقدمة والعربية في علاج القروض المتعثرة وتشخيصها في الجزائر

تمهيد:

يعتبر التعثر المصرفي جانبا هاما من جوانب التهديد في القطاع المصرفي، كما تعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. تتفاوت حدة هذه المشكلة من بلد لآخر ضمن الدولة الواحدة.

أما على مستوى الجزائر فقد أصبح تعثر القروض من المواضيع الهامة التي باتت مفهوما لصيق بالنشاط المصرفي الجزائري وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر أموالها، لذا فقد دأبت البنوك الجزائرية على تحديد هذه الظاهرة وتقييمها حتى تتمكن من التحكم فيها ومعالجتها.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل ارتأينا إلى تقسيمه إلى مبحثين، خصصنا المبحث الأول منه إلى عرض القروض المصرفية المتعثرة في بعض دول العالم، في حين خصصنا المبحث الثاني لتشخيص ظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر.

المبحث الأول: تجارب دولية لعلاج القروض المتعثرة

أصبحت الصناعة المصرفية غير مصدر خطر أثرت في مختلف الأسواق العالمية اضطرابات ومشاكل منذ الثمانينيات من القرن الماضي، فقد أدى الإقراض غير مدروس المخاطر إلى تحمل البنوك أعباء القروض التي فاقت قيمة رأس مال مساهميها وفي بعض منها بدت البنوك مفرغة من قدرتها وقوتها وإمكانيتها نتيجة فقدان الثقة بها.

المطلب الأول: القروض المتعثرة في بعض الدول المتقدمة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تجارب بعض الدول المتقدمة في القروض المصرفية المتعثرة، هذه الدول هي:

أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

كانت البنوك الأمريكية في طليعة التي خاضت مضمار الاندماجات وذلك ضمن حمى الاندماجات التي قادتها المؤسسات الاقتصادية الأمريكية، والتي بلغت خلال الفترة 1985 حتى 2002 نحو 18 ترليون دولار منها 40% تمت في صناعة الخدمات المصرفية وذلك بغية التغلب على مشكلاتها أولهما تعثر تلك المؤسسات بسبب تعثر القروض العقارية وكذلك تعثر القروض الممنوحة من تلك البنوك في الدول النامية، وفضلا عن تحقيق الطموح نحو النمو والتوسع والصعود سريعا إلى القمة التي لا تتسع إلا لقليل من ذوي القدرات التنافسية العملاقة. [1]

1. أهم أسباب تعثر الجهاز المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية:

- الإسراف في التمويل العقاري في بداية عقد الثمانينيات، حيث قامت مؤسسات الادخار والإقراض التي تقوم بهذا النوع من التمويل بمنح قروض لآجال طويلة تصل إلى 30 سنة بأسعار فائدة محددة، ومع تغيير أسعار الفائدة تعرضت تلك المؤسسات لخسائر وذلك في ظل ضعف الإشراف والرقابة الفعالة على أعمال تلك المؤسسات.
- تراجع أرباح البنوك الأمريكية وتحقيق جانب منها لخسائر، وذلك بسبب تكوين مخصصات لمقابلة الخسائر المتوقعة والنتائج عن إفراطها في الإقراض في الدول النامية، وما يشوب تلك القروض من مخاطر مرتفعة مع تعثر جانب كبير منها بخلاف تعثر القروض العقارية.
- تحرير القطاع المصرفي من بعض القيود، تزامن ذلك مع ارتفاع حدة المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي فضلا عن انعكاسات المتغيرات العالمية وأهمها أزمة الوقود التي شاهدها العالم مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. [2]

[1] عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الحولية والحكومة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، ص: 6 .

2. مظاهر أزمة التعثر في القطاع المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية:

- الارتفاع المستمر في عدد البنوك المتعثرة والتي بلغت نحو 1780 وحدة مصرفية خلال الفترة من 1934 إلى 1989، كما تعرضت نحو 11% من مؤسسات الادخار والإقراض البالغ عددها 3147 مؤسسة للإفلاس عام 1987.
- تراجع أداء الجهاز المصرفي، حيث انخفضت الأرباح المحققة بالبنوك من نحو 9.5 بليون دولار إلى 0.3 بليون دولار عام 1987، كما أعلنت تسعة من أكبر بنوك تكساس إفلاسها في ذات العام، بالإضافة إلى إفلاس عدد 109 مؤسسة ادخار والإقراض العاملة إجمالها 281 مؤسسة في ذات الولاية.
- وقد أدى التعثر إلى لجوء للاندماج كأحد أهم الوسائل لعلاج التعثر في الجهاز المصرفي بعد إعادة هيكلة العديد من وحداته، وقد كانت غالبية البنوك التي تم دمجها بسبب التعثر متمركزة في ولايات الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وسط الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3. الجهود الحكومية لعلاج أزمة الجهاز المصرفي:

هناك سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لاحتواء أزمة الجهاز المصرفي كانت أهمها ما يلي:

- دمج مؤسسة التأمين على الإقراض والادخار FSLIC مع مؤسسة التأمين على الودائع FDIC في عام 1989، مع زيادة رأس مال المؤسستين ليصل إلى نحو 11 بليون دولار.
- في ذات العام تم إصدار وتقوية وعلاج المؤسسات المالية.
- منح قروض قدرها 50 بليون دولار لمؤسسة إعادة الهيكلة، والمنوط بها إصلاح الوحدات المصرفية، المفلسة وذلك للمساعدة في القيام بدورها.
- قامت المؤسستان بشراء أصول وخصوم البنوك المفلسة وتصفية جانب منها مع دفع قيمة الودائع المؤمن عليها.
- تفعيل إجراءات الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي وتطبيق معايير لجنة بزل مع مواجهة عدم كفاية رؤوس الأموال من قيام المؤسسين بتحفيز البنوك على المزيد من الاندماجات الطوعية. [2]

ثانيا: تجربة اليابان

ترجع أزمت البنوك باليابان إلى تراكم الديون المتعثرة وفوضى اقتراض شركات وهمية أو ذات كفاءة متدنية وانعكاس ذلك على الاقتصاد الياباني ككل آخذين في الاعتبار السياسات التي وضعت الجهود التي بذلت على مدى السنوات الماضية وتلخصت لهم مظاهر معالجة الأزمة المصرفية في الآتي:

[1] عبد الغني حريري، مرجع سبق ذكره، ص: 5 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره ، ص: 201 .

- تضخم رقم الديون المتعثرة في البنوك اليابانية حتى بلغ 350 مليار دولار أمريكي بما يعادل 8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي باليابان وذلك وفقا لتقدير الجهات الحكومية على الرغم من كافة المصادر الاقتصادية والمالية غير الرسمية الخاصة بتقدير حجم الديون المتعثرة.
- على الرغم من أن تأميم الحكومة اليابانية لبنكين إبان الأزمة المالية الآسيوية بالإضافة إلى عمليات الاندماج المصرفي إلى جانب الدعم المالي المقدم لعدد من البنوك، إلا أن أزمة الجهاز المصرفي الياباني مستحكمة وتراكمت الديون المتعثرة وتداخلت السياسات النقدية والمصرفية. [1]

1. أسباب مشكلة تعثر الديون في اليابان:

- الركود الذي لحق بالاقتصاد الياباني: ترتب عليه توقف الجهات المقترضة عن سداد ديونها للبنك، ومن ثم أصبح جانب كبير من تلك الديون غير مؤدى.
- توسع البنوك اليابانية في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة ثابتة الآجال طويلة، متأثرة بالازدهار الذي شهده سوق العقارات آنذاك.
- عدم تقدير المسؤولين بالحكومة اليابانية لمدى خطورة تلك الأزمة، حيث قدرة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفي من جانب الحكومة في بداية عقد التسعينات بنحو مليار ين ياباني ما يعادل 308 مليار دولار أمريكي اعتقادا منهم بأن حدوث انتعاش اقتصادي كفيل بعلاجها. [2]

2. نتائج أزمة الديون المتعثرة في اليابان:

كان لأزمة الديون غير المؤداة باليابان نتائج على المستويين المحلي والدولي أهمها ما يلي:

- إعلان وكالة Moody's لتقييم مخاطر الائتمان عن اعتزامها تخفيض مرتبة الديون السيادية لليابان، وكذا خفض التقييم الخاص بالمتانة المالية للبنوك اليابانية الكبرى.
- اهتزاز الثقة في الجهاز المصرفي الياباني، حيث شرعت بعض البنوك العالمية في تخفيض حجم الاستثمارات في السوق اليابانية للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها.
- تصاعد مخاوف الشركات اليابانية التي تمتلك حصصا ضخمة في أسهم البنوك اليابانية من تراجع أرباحها، نتيجة لتراجع أسهم البنوك التي تعاني من مشكلات.

وقد ترتب على اضطراب السياسة الاقتصادية والنقدية اليابانية إثارة قلق مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، وأعلنت تحذيرها من إمكانية تعرض اليابان لضغوط شديدة إذا لم تتخذ خطوات جادة لتسوية الديون المعدومة، التي أصبحت قنبلة موقوتة لا تهدد الاقتصاد الياباني فحسب وإنما الاقتصاد العالمي أيضا. [3]

---

[1] عبد الحميد الشواربي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 154 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، 2014، ص: 171 .

[3] نفس المرجع السابق، ص: 173 .

ثالثا: التجربة الصينية:

تعد التجربة الصينية التي تبنتها في التنمية الاقتصادية الشاملة خلال عقد التسعينات سياسات لإصلاح القطاع المصرفي وتحديثه بعدما واجه أزمة الديون المتعثرة.

1. مظاهرة أزمة القطاع المصرفي للصين:

وقد ساهم التصرف الزائد بالإضافة إلى احتكار عدد محدود من البنوك لهذا الحجم الهائل من السوق المصرفية في توليد حجم هائل من الديون المتعثرة التي تراكمت على مدار السنين بلغت نحو 2532 مليار يوان (ما يعادل نحو 305.8 مليار دولار) في سبتمبر عام 2003.

وقد كان مرجع ذلك عوامل أهمها ما يلي:

- الافتقار لنظم الإدارة الرشيدة وعدم إحكام الرقابة الداخلية.
- ضعف القواعد الرأسمالية لوحدات الجهاز المصرفي بما لا يتناسب مع كل من حجم الاقتصاد الصيني، ونشاط حجم كل وحدة.
- قلة المهارات اللازمة لإدارة المخاطر بكفاءة وفعالية وعدم انضباط الأسواق.
- عدم تبني سياسات واضحة لحل مشاكل البنوك المتعثرة. [1]

2. الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لعلاج القطاع المصرفي وأزمة الديون المتعثرة:

سمحت سياسات الإصلاح للقطاع المالي خلال الفترة من 1992 إلى 1998 بما يلي:

- إنشاء عدد من البنوك في شكل شركات مساهمة، فضلا عن إنشاء بنوك الادخار لتمويل عمليات الإسكان.
- السماح للبنوك الأجنبية بافتتاح فروع لها داخل الصين في أواخر عقد الثمانينيات، مع فرض قيود عليها من حيث الانتشار الجغرافي وطبيعة العملاء.
- إتباع نظام اللامركزية في الرقابة على القطاع المالي بكامله، وتقليص السلطة الرقابية للبنك المركزي من خلال تخصيص أجهزة مستقلة للرقابة على شركات الأوراق المالية وشركات التأمين، وذلك خلال عامي 1992، 1998 على الترتيب.
- أقر الكونغرس الصيني في مارس 2003 بفضل سلطة الرقابة المصرفية، وذلك من خلال إنشاء لجنة الرقابة على البنوك، والتي بدأت عملها في أبريل 2003، حيث تقرر تحويل سلطة الرقابة المصرفية إليها، وذلك بعد دراسات مستفيضة سادت خلالها قناعة المسؤولية بأهمية تعديل هيكل الرقابة المصرفية وفقا لظروف الدولة، وبما يعكس المناخ الاقتصادي والسياسي للبلاد ويساعد على علاج أزمة الديون المتعثرة، مع تجنب دخول المزيد من القروض إلى دائرة التعثر.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، 2009، ص: 205 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 177 .

- حدد قانون إنشاء لجنة الرقابة والإشراف على البنوك سلطة اللجنة في كل من البنوك الأربعة التجارية العامة، وثلاثة بنوك متخصصة، وأحد عشر بنكا تجاريا، ومائة وأحد عشر بنكا إقليميا، وكذا مؤسسات الاقتراض التعاوني، بجانب شركات التأجير التمويلي، وشركات توظيف الأموال.
- على الجهة الرقابية تدعيم مبدأ الشفافية، سواء بالنسبة للمؤسسات الخاضعة للرقيبة أو الجهة الرقابية ذاتها. [1]

استطاعت الصين تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تعدت العشرة بالمائة ووصل حجم التجارة الخارجية الصينية في 2001 إلى 578 مليار دولار ومبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين في العام نفسه 59 مليار دولار وتحقق هذا بفعل التحام الثقافة الاجتماعية الصينية بالثقافة السياسية للشعب الصيني وما تتميز به من اتجاه عملي وطاعة للسلطات وروح الجماعة والتخطيط المستقبلي وهي جميعا عوامل إيجابية تساهم في دفع جهود التنمية الاقتصادية، كذلك استهداف الدولة الصينية في تفاعلاتها الدولية حماية طابعها الخاص وتوفير الظروف الخارجية المناسبة لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية اللازمة لنجاحها، وتنضر القيادة الصينية إلى البيئة الدولية ليس فقط باعتبارها مصدر تهديدات للصين بل واعتبارها مصدرا للتكنولوجيا الرفيعة ولأموال الاستثمار وسوق للصادرات والواردات. [2]

رابعا: التجربة الكورية

تعرضت كوريا مع بعض دول شرق آسيا لأزمة مالية خلال النصف الثاني من التسعينات برزت خلالها الحاجة الضرورية إلى نظام عام لإعادة هيكلة ديون الشركات المتعثرة يحظى بتشجيع الحكومة الكورية والبنوك الائتمانية من خلال لجنة الإشراف المالي مع التركيز على الحلول الطوعية دون اللجوء إلى القضاء في حالات إعادة الهيكلة المالية وتركزت جهود تسوية الديون المتعثرة على الشركات متوسطة الحجم قياسا بحجم الأصول وكثافة العمالة ودرجة التعثر وشدة الافتقار إلى موارد مالية قادرة على إعادة الهيكلة الذاتية. [3]

1. الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لعلاج أزمة الديون المتعثرة:

قبلت الحكومة الكورية برنامج الإصلاح الذي تم الاتفاق بشأنه مع صندوق القد الدولي وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي فقد قامت الحكومة باتخاذ الإجراءات التالية:

- دمج البنوك التي تعاني من التعثر مع أخرى ذات مراكز مالية قوية، وتدعيم المركز المالي للكيان الجديد، ومنح إعفاءات ضريبية.
- السماح باستحواذ المؤسسات المالية على البنوك الأقل تعثرا.

[1] عبد الغني حريري، مرجع سبق ذكره، ص: 06 .

[2] عبد الحميد شواربي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 159 .

[3] عبد الحميد الشواربي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 155 .

- زيادة رؤوس أموال البنوك الأقل تضررا من خلال المؤسسين أو الحكومة أو تمويل خارجي، مع إعادة هيكلة الإدارة بها.
- تخفيض عدد البنوك العاملة في كوريا من ثلاثة وثلاثون بنكا عام 1997 إلى عشرين بنكا بحلول عام 2001، في ضوء فشل تلك البنوك في زيادة رأس مالها وتخفيض حجم الديون المتعثرة بها، وذلك من خلال عمليات دمج لعدة تسعة بنوك وتصفية أربع بنوك أخرى.
- تأميم أكبر بنكين في السوق المصرفي Korea First و Seal Bank مع زيادة رأس مالها بما يدعم موقف السيولة بهما، وذلك من خلال مؤسسة التأميم على الودائع. [1]
- تأسيس شركة لإدارة الأصول تقوم بدور بنك المؤسسات الرديئة، حيث تقوم بشراء الديون الرديئة من المؤسسات المالية بحد أقصى 45% من قيمتها الاسمية، لتقوم بدور إعادة هيكلة الشركات المتعثرة ورسملة ديونها، الأمر الذي ترتب عليه أن تخلصت تلك المؤسسات من نسبة كبيرة من ديونها المتعثرة.

وبذلك أصبحت الديون المتعثرة بحلول عام 2001 في حدود 3% فقط من حجم القروض والسلفيات بالجهاز المصرفي بعد أن كانت تتجاوز 8% من إجمالي الديون.

المطلب الثاني: القروض المتعثرة في بعض الدول العربية

يمكن التطرق من خلال هذا المطلب إلى ما يلي:

في جانب مؤشر القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض، يلاحظ أن هذا المؤشر يتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي فعندما يتراجع النشاط الاقتصادي تزداد احتمالات عدم سداد القروض، ولقد سجلت المصارف التجارية في الدول العربية كمجموعة انخفاضا ملحوظا في المؤشر حوالي 6% من خلال العام 2002 إلى حوالي 2.5% خلال العام 2006 كما سجلت المصارف المتخصصة الأخرى تحسنا ملحوظا في نسبة القروض المتعثرة أقل من تلك التي سجلتها المصارف التجارية في الدول العربية ونوعية أصول هذه المصارف تتأثر بعلاقة المصرف بالعملاء إلى حد كبير وعلى صعيد الدول العربية فنلاحظ تباين أداء المصارف التجارية، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان بصورة ملحوظة في دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء عمان، ووصلت إلى مستويات تقارب 2% خلال العام 2006 في حين لازالت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان في كل من تونس ومصر مستويات مرتفعة مقارنة ببقية الدول النامية، ويعزى ذلك في حالة تونس، التي تقدر فيها نسبة القروض المتعثرة بحوالي 20% في عام 2006 إلى الصدمات التي تعرض لها القطاع السياحي خلال السنوات الماضية إلى حد كبير، أما في دول مجلس التعاون فتتقارب هذه النسب مع تلك المسجلة في بعض الدول النامية.[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة وأزمة المالية المصرفية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

[2] تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، (المحور) الفصل العاشر 14:30 www.ams.org.ae، 29/04/2017.

الشكل رقم02:نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الدول العربية عام 2006

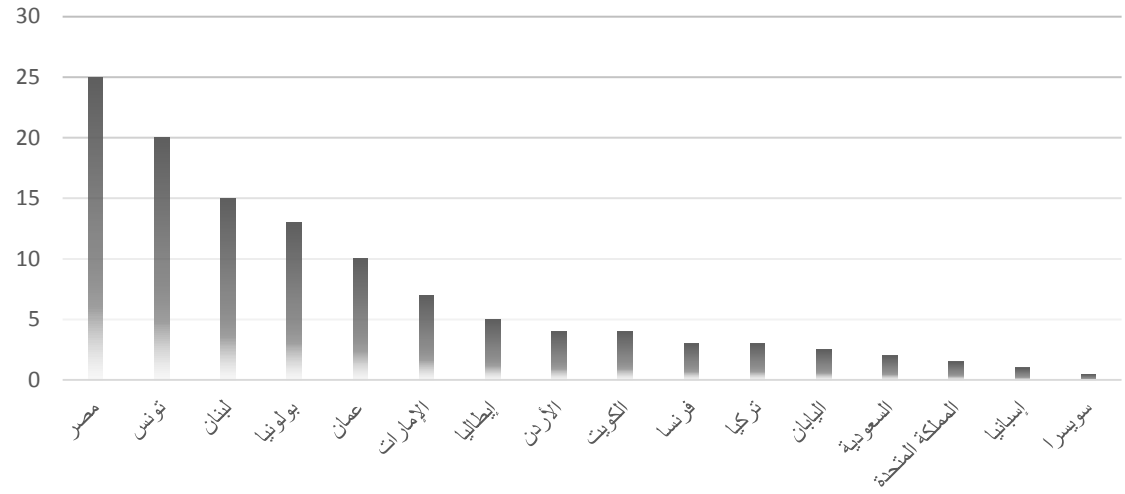

المصدر: تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية(المحور)الفصل العاشر_ www.ams.org.ae .

وبتحليل مؤشر صافي القروض المتعثرة كنسبة إلى رأس المال، يلاحظ من البيانات المجمعة للمصارف التجارية أن هذا المؤشر قد انخفض بصورة ملحوظة في الدول العربية كمجموعة إلا أنه يوجد تباين هام بين النسب المتدنية والمسجلة في القطاع المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي تقدر بحوالي 13% في عام 2006 والنسب العالية نسبيا المسجلة في القطاع المصرفي لكل من تونس ولبنان واليمن والأردن التي تتراوح بين 40% وأكثر من 20%، ويعزى ارتفاع المؤشر في هذه الدول إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة التي يصاحبها ضعف في كفاية المخصصات في ظل تدني مستوى الأرباح أو ضآلة رأس مال المصارف التجارية فيها.

وإزاء هذه المصاعب فقد برزت الحاجة لإحداث الإصلاح والتحرير المصرفي حيث بدأت الدول العربية بتطبيق الإصلاحات في جوانب عديدة اعتبارا من مطلع التسعينيات من خلال تعزيز دور قوى السوق وتخصيص الموارد الإنتاجية وتقوية جوانب العرض في الاقتصاد، ويتركز الإصلاح في القطاع المصرفي والمالي بشكل عام على عدد من العناصر الأساسية، أهمها تحريره من الكبح المالي وتطوير سياسة النقدية ودعم سلامة القطاع المصرفي، وتطوير البنية الأساسية ودعم حركة المؤسسات المصرفية والمالية وفتح الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.[1]

ولقد تناولنا بعض الدول العربية التي عاشت التجربة مع القروض المتعثرة أهمها:

[1] نفس المرجع السابق، ص ص: 181، 183 .

أولا: القروض المتعثرة في الأردن:

تجسد المتغيرات الاقتصادية العامة والرقابة الخارجية من قبل السلطات النقدية والفساد والضعف الإداري دورا هاما في تعرض المصارف التجارية لظاهرة التعثر المصرفي، حيث ساعدت المتغيرات في بروز ظاهرة الضعف لدى المصارف، وبالتالي تعمل على تسارع عملية التعثر المصرفي التي تواجهها المصارف التجارية الأردنية.

1- **أسباب تعثر النظام المصرفي الأردني:**

- المخالفات وضعف وفساد الإدارة: مكننا أن نجمل أهم المخالفات والتجاوزات التي تمت من قبل البنوك الأردنية بسب ضعف وفساد الإدارة وضعف الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي الأردني فيما يلي:

- عدم قيام مجالس الإدارة في البنوك بوضع سياسات للتعرف على مواطن الضعف ومعالجتها.
- التوسع غير المدروس في فتح الفروع، بالرغم من تحقيق بعض الفروع لخسائر كبيرة، ومع ذلك يتم إعطاء الموافقة من قبل البنك المركزي لفتح فروع جديدة.
- ضعف النظم الداخلية للبنوك، حيث لم يتم إتباع التسلسل الإداري في التواقيع، وكذلك عدم تنظيم السجلات ويعود الضعف لقلة المتابعة والتفتيش من قبل البنك المركزي.

- الظروف الاقتصادية المحلية: على الرغم من النمو السريع للاقتصاد الأردني في السبعينات ونمو معدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة إلا أنه تعرض لظواهر الركود الاقتصادي في الثمانينات ونتيجة لذلك تفاقمت الاختلالات الرئيسية في ميزان المدفوعات نتيجة انخفاض الصادرات وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج وارتفاع المديونية الخارجية والممارسات غير السوية في تطبيق السياسة الاقتصادية وضعف دور القطاع الخاص، مما انعكس على انهيار سعر الصرف وتراجع الاستثمار وارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها، وبالتالي انعكس ذلك على أداء المصارف مما أدى إلى تعرض بعضها إلى حالات من التعثر المصرفي.

2- **مثال عن بنك أردني متعثر(بنك البتراء):**

بدأ بنك البتراء بممارسة نشاطه وعملياته المصرفية في 07 جوان 1978. توسع البنك بسرعة وأنشأ فروعا كثيرة وصلت إلى 126 فرعا عام 1988، وارتفع حجم موجوداته حتى بلغت 327 مليون دينار في نفس العام، ويعتبر بنك البتراء من البنوك التي بدأت بخطوات ثابتة من بداية عمله المصرفي حتى عام 1988، وبعد هذا التاريخ واجه البنك مشاكل وصعوبات بدأت حينما طلب البنك المركزي عام 1989 من البنوك التجارية إيداع ما نسبته 35% من ودائعها من العملات الأجنبية في شكل احتياطي لدى البنك المركزي نتيجة تعرض الدينار الأردني لأزمة حادة أدت إلى انخفاض قيمته أمام العملات الأجنبية ويعتر هذا القرار بداية النهاية لبنك البتراء، والذي عجز عن تلبية طلبات البنك المركزي مما يدل على أنه كان يزود البنك المركزي بقيود وميزانيات وهمية.

ومن خلال التدقيق على أداء بنك البتراء منذ تأسيسه اكتشف البنك المركزي بأن البنك يقوم بعدة تجاوزات ومخالفات على التعليمات والأوامر الصادرة من قبل البنك المركزي، أوصلته في النهاية إلى تحقيق خسائر كبيرة أدت إلى تعثره ومن ثم تصفيته.[1]

ثانيا: القروض المتعثرة في العراق

من خلال دراسة وتحليل بعض التقارير للمصارف العراقية تبين:

1. أعلى نسبة ديون متأخرة عام 2006 كانت لدى مصرف بغداد بحدود 30% ويبلغ حجمها 20.105 مليار دينار من إجمالي مبالغ الديون المتأخرة التسديد والبالغة للمصارف 66.811 مليار دينار وإجمالي مخصصاتها 39.661 مليار دينار.
2. أما في عام 2008 فقد بلغت إجمالي الديون المتأخرة التسديد للمصارف الأصلية 132.522 مليار دينار أعلى نسبة ديون متأخرة للمصرف بغداد وحيث بلغت حجم مديونية إلى 26.017 مليار دينار ونسبته 19.6% ويليه مصرف الائتمان العراقي للبنك حجم ديونه إلى 18.031 ونسبتها 13.6%. وهذا يدل على بعض السياسات الخاطئة في عدم أخذ الضمانات الكافية ولعدم التزام المصارف باستراتيجيات الإقراض.
3. بالنظر لارتباط الائتمان والودائع بمعدلات أسعار فائدة فقد بلغ متوسط الفجوة بين الفائدة الممنوحة إلى الائتمان، والفائدة المستوفاة على الودائع 8 نقاط، مما يعكس ضعف صلابة الجهاز المصرفي، مما يتطلب تطويره وتقويته ماليا.
4. يعود سبب انخفاض نسبة مساهمة المصارف العراقية الخاصة في تقديم الائتمان التعهدي المتمثل بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان إلى:
   أ. محدودية رؤوس أموالها.
   ب. ضعف علاقاتها الخارجية.
   ت. عدم توفر وسائل اتصال حديثة لدى بعضها مما يتطلب تجاوز ذلك في ضوء توجيهات البنك المركزي العراقي المبلغة إليها.
5. بلغ رصيد الائتمان لدى المصارف الحكومية 17.275 مليار دينار ويمثل نسبة 93% من إجمالي الائتمان المقدم حتى نهاية 2007 وتركز معظمه لدى مصارف الرافدين حيث بلغ 17.254 مليار دينار وشكل نسبة 99.8%من مجموع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية، علما بأن غالبيتها تمثل ديون موروثة من قبل عام 2003

لذلك ينبغي على إيرادات المصارف أن ترسم استراتيجيات خاصة بها من أجل معالجة القروض المتعثرة لديها كما يلي:

[1] سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي– تجارب دول عربية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –، ص ص: 180، 182.

1. أن توفر للمصرف بيئة مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن التعثر لهذه القروض مع احتساب تكاليف تحصيلها وإدارتها أي إتباع الأسس السلمية في العمل المصرفي والابتعاد عن المضاربات والمغامرات مع تشديد مراقبة البنوك المركزية من خلال اعتمادها على سياسات أكثر حزما وصرامة فيما يتصل بإدارة السيولة والربحية وإدارة مخاطر الائتمان وإدارة كفاية رأس المال والابتعاد عن المغامرات والمقامرة وبيع الديون.
2. أن يتأكد من أن المصرف يقوم بإنشاء قاعدة بيانات مشتركة عن زبائنه في مختلف أنحاء البلد من أجل تسهيل عملية تقييم ملاءة الزبائن من قبل وكالات التقييم.
3. أن يقوم المصرف بإعداد كوادر خاصة وتحديث وتطوير الأنظمة الداخلية ليتمكنوا من دراسة المراكز المالية للزبائن طالبي القروض ومتابعة أنشطتهم.
4. أن يقوم المصرف بتبني نظام الإنذار المبكر عن أية حالة سلبية من ناحية الزبائن المتعثرين في التسديد وإعداد تقارير تفصيلية لإبلاغ إدارة المصرف أول بأول وعدم التأخر في تزويد هذه المعلومات.
5. الحد من توزيع الأرباح مع احتجاز كمية من الأرباح وعدم توزيعها لغرض عدم اللجوء إلى الاقتراض وإنما يوسع الأنشطة من خلال التمويل الذاتي.
6. تشير تطبيقات اللائحة الإرشادية لتصنيف الائتمان، أن هناك تسعة عشر مصرفا قد وضعت تخطيطات لمواجهة الديون المتأخرة التسديد، بلغت أفضلها لدى مصرف البصرة التي غطت نسبة 650% من الديون المتأخرة التسديد، مقابل 256% لدى مصرف الوركاء، 140% لدى مصرف الاستثمار، 104% لدى مصرف الشرق الأوسط العراقي، في حين لم تضع سبعة مصارف خاصة إلا نسبة لم تتجاوز لدى أفضلها 66% من إجمالي الديون وبعضها غطى نسبة 12% فقط من الديون مما يتطلب تعزيز هذه الاحتياطات لمواجهة مخاطر الائتمان الرديء.[1]

ثالثا: القروض المتعثرة في فلسطين

ارتفع حجم المديونية لدى البنوك في فلسطين في الربع الأخير من العام 2000 والنصف الأول من 2001 بسبب الظروف القاسية التي فرضها الاحتلال من إغلاق وحصار، شلت إلى حد كبير كل القطاعات.

أما عن حجم مشكلة التعثر للديون التي تواجه الجهاز المصرفي الفلسطيني فقد بلغت بين 250 – 270 مليون دولار ديون مصنفة، مقارنة مع 60 – 70 دولار قبل الانتفاضة، علما بأن البنوك تعد من أكبر القطاعات المتضررة خلال الانتفاضة الحالية، وتشير المؤشرات حتى نهاية 2005 إلى حدوث زيادة كبيرة في مخططات الديون المتعثرة، بسبب تخلف العديد من المدينين عن السداد لقروضهم والتي يعود سببها إلى:

[1] صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، المؤتمر العالمي الثالث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، عمان، الأردن، 2009، ص: 30،27،31.

- ضعف أو توقف الأنشطة الاقتصادية التي يديرونها أو تدني العوائد المتوقعة منها، فضلا على أن بعضها يعود إلى ممارسات الإقراض، السابقة والتي أدت إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ القروض، حيث بلغ مخصص الديون المشكوك فيها نحو 136.733 مليون دولار وهو يشكل ما نسبته 10.3%من حجم محفظة الائتمان.
- تدبير المنشآت الصناعية والتجارية في مناطق السلطة الفلسطينية حيث اعتمد عدد كبير من هذه المنشآت على المصارف في تمويل تسيير نشاطها التجاري الأمر الذي أدى إلى تعثر ديون هذه المنشآت لظروف خارجة عن إرادتها.
- نتيجة للحصار وإغلاق المعابر المستمر وانقطاع الحركة التجارية بين غزة والضفة الغربية من جهة وبين الأراضي الفلسطينية بشكل عام والعالم الخارجي من جهة ثانية.
- حالة الكساد والركود التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني والسوق المحلية، مما أثر على ربحية المشاريع وبالتالي على قدرة أصحابها في تسديد الديون المستحقة عليهم للمصارف الفلسطينية. [1]

الحلول المقترحة للحد من ظاهرة تعثر الديون في الجهاز المصرفي الفلسطيني:

1. تطوير ودعم دوائر الائتمان في المصارف الفلسطينية بحيث يتم تأهيل موظفي هذه الدوائر ورفع مستواهم المهني في مجال تحليل البيانات الوصفية والكمية بحيث يصبح لديهم القدرة على استخلاص النتائج.
2. متابعة تكوين المخصصات اللازمة للديون المشكوك فيها وإجراء دراسة فنية مستمرة تعتمد على تصنيف الديون وتحديد نوعية التعثر فيها وبالاحتياط لمواجهتها، بالإضافة إلى ذلك تحديد نوعية التسوية اللازمة مع العميل وفقا للظروف والبيانات المتوفرة لديه، حسب القواعد المحددة.
3. تطوير وإصلاح الإجراءات القضائية المطبقة حاليا من أجل ضمان قدرة المصارف على تحصيل ديونها من المتخاذلين في سداد التزاماتهم وبالسرعة المناسبة.

4. إعادة النظر في السياسات الائتمانية المطبقة حاليا في المصارف بحيث تشتمل هذه السياسات على تصميم نظام كامل للرعاية بأنواعها، والعمل على ترك الصلاحيات للدوائر الائتمانية في تشكيل محفظة القروض بعيدا عن جهات خارجية في رسم السياسة الائتمانية للمصارف.[2]

المبحث الثاني: القروض المصرفية المتعثرة في الجزائر

[1] دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمان المتعثرة في الجهاز الفلسطيني المصرفي، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العامة في قطاع غزة، 2006، ص ص: 84; 87.

[2] دعاء محمد زايدة، نفس المرجع السابق، ص: 88 .

شهدت الجزائر تزايدا كبيرا في ظاهرة التعثر المصرفي، مما أدى بالمشرع الجزائري الى وضع مجموعة من القوانين بهدف وقاية المصارف الجزائرية من الوقوع في هذه الظاهرة. كما حاول جاهدا مسايرة مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال القواعد الاحترازية المطبقة في النظام المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: اتفاقية بازل ومتطلبات البنوك الجزائرية للالتزام بمقرراتها للوقاية من التعثر المصرفي

قبل التطرق لمتطلبات البنوك الجزائرية للالتزام بمقررات بازل للوقاية من التعثر المصرفي، سوف نقوم أولا بإعطاء لمحة سريعة حول لجنة بازل بصفة عامة.

أولا: لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى " لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا. ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، اسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزي للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة. وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجديدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات.[2]

لجنة بازل1: انطوت اتفاقية بازل1 على العديد من الجوانب أهمها:

- **التركيز على المخاطر الائتمانية:** حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

---

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2014، ص:94.

[2] سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي- تجارب دول عربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –، ص: 113.

❖ **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:** حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات.

❖ **تقسيم دول العالم إلى مجموعين من حيث أوزان مخاطر الائتمان:** قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر والثانية ذات مخاطر مرتفعة.[1]

لجنة بازل2: أصدرت لجنة بازل2 العديد من القواعد والمعايير التي تسهم في تحسين الأساليب الرقابية وتوسيع نطاق الإشراف على أعمال البنوك، وتهدف غالى تحقيق الاستقرار في النظام المالي وكفاءة النظام المصرفي، وأرست بذلك ثلاث دعائم أساسية:

❖ **الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:**

تحدد هذه الدعامة الحد الأدنى لرأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، مع تحديد الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال ب 8% وهذا المعدل مهم لتحديد المستويات الدنيا لرأس المال للبنوك النشطة دوليا.

❖ **الدعامة الثانية: الفحص الرقابي لكفاية رأس المال:**

تلزم هذه الدعامة المؤسسات البنكية بتطوير نماذج التقييم الداخلية لتقدير الحد الأدنى اللازم لرأس المال للاستجابة للمتطلبات التنظيمية، وتهدف من خلال عمليات الفحص أو المراجعة الرقابية إلى تشجيع البنوك على استخدام أفضل لأساليب إدارة المخاطر، وليس الاعتماد فقط على كفاية رأس المال لدى البنك لمواجهة مخاطر توظيفاته.

❖ **الدعامة الثالثة: انضباط السوق:**

هذه الدعامة مكملة لسابقتيها، فلجنة بازل2 ارتأت تشجيع انضباط السوق من خلال مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر التي تواجهها، ومستوى رأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.[2]

لجنة بازل3: لقد كان للجنة بازل دور قيادي، حيث قامت بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل2، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، وقد تناولت تلك الإصدارات أمورا أساسية مثل قواعد رأس المال واحتياطي السيولة.

[1] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 95،96.

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي–وكالة قسنطينة 50–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2 ، 2014، ص ص: 104،107.

وبشكل أكثر تفصيلا فقد ركزت التعديلات على الدعامة الأولى من بازل2 وفق ما يلي:

- زيادة الأصول الثابتة لمصارف من 4% حاليا إلى 6%، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات ابتداء من 01 جانفي 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015، وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.
- تغييرات على إطار مخاطر السوق.
- تغييرات على إطار التسنيد.
- السعي لتدعيم المشرفين على المصارف بأدوات أكثر فعالية لملائمة متطلبات رأس المال بحسب المخاطر في كل مصرف.

كذلك أجريت تعديلات واسعة على الدعامة الثانية شملت التركيز على المخاطر في جميع أعمال المصرف، ومواضيع محددة تتعلق بقياس وإدارة المخاطر ومخاطر السمعة. وشملت التعديلات الدعامة الثالثة لشدة التشدد في الإفصاح من قبل المصارف بما يؤدي إلى صورة أكثر شمولا لمخاطرها، وهذا الأمر بشكل غير مباشر على المصارف التي تتمتع برأسمال غير كافي مقابل مستوى مخاطرها.[1]

ثانيا: متطلبات البنوك الجزائرية للالتزام بمقررات بازل:

على البنوك الجزائرية بعض المتطلبات للالتزام بمقررات بازل نذكر منها:

1- اعتماد وبدأ العمل بمعدل السيولة بالبنوك والمؤسسات المالية لإضفاء كفاءة أكثر في تسيير الخزينة.

2- التزام البنوك بإنشاء إدارة المخاطر كجزء أساسي من إدارة البنك والمؤسسة المالية.

3- تطوير وتفعيل الرقابة الداخلية واعتماد نظام معلومات متطور يسمح بمعالجة جيدة للبيانات والمعلومات المالية والاستثمار في التكنولوجيا المصرفية مما ساعد على تحسين وتنويع الخدمة.

4- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك التجارية.

5- سن تشريعات جديدة تسمح بعمليات الاندماج المصرفي بين البنوك والمؤسسات المالية العاملة على المستوى المحلي والعمل مع بعضها البغض وحتى مع الأجانب من اجل تكوين تكتلات مصرفية قوية معززة برؤوس أموال كافية قادرة على المنافسة العالمية.

6-إنشاء هيئة تنقيط متخصصة في الجانب المصرفي والمالي تقوم بتقييم البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجهاز المصرفي الوطني.

7-تنشيط بورصة الجزائر في سبيل تقييم حقيقي لرؤية أموال البنوك.[2]

---

[1] سعاد عوف الله، مرجع سبق ذكره، ص:121.

[2] قاسمي آسيا : تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009-2008، ص:48.

لجأت الجزائر لتبني مقررات لجنة بازل للسلامة المصرفية، من أجل ضمان حقوق المودعين، كما عمدت لوضع جملة من الإجراءات

لمحاربة ظاهرة التعثر المصرفي في الجزائر لما لها من انتشار في ظل التحرير المصرفي، فقد هدف المشرع الجزائري إلى محاكات أسلوب الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث تمارس الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري من طرف اللجنة المصرفية وفق الرقابة المستندية والرقابة الميدانية، كما تقوم بمعالجة تقارير المراقبة ومراجعي الحسابات الخارجيين الذين يعتبرون أحد هيئات الرقابة الخارجية، وقد أثبت واقع ممارسة الرقابة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل في الجزائر فعاليتها كرقابة وقائية لتفادي وقوع مشكلة التعثر المصرفي.[1]

المطلب الثاني: القواعد الاحترازية المطبقة في المصارف الجزائرية:

إن القواعد الاحترازية هي بمثابة معايير وقائية للتسيير يجب احترامها والتقيد بها بصفة دائمة من طرف مؤسسات القرض بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم من رأس مال ومن ثمة حماية المودعين والمقرضين وضمان توازن النظام المالي بصفة عامة.

قواعد الحذر وفق التنظيم المصرفي الجزائري

في هذا الإطار سوف نسلط الضوء على أهم القواعد الاحترازية المطبقة في التنظيم الجزائري:

1- **رأس المال الأدنى للبنوك:** إن أول قاعدة متبعة في الجزائر تتعلق بالقواعد الخاصة بالوظيفة الائتمانية والتي تلزم البنوك بوضع حد أدنى لرأسمالها للقيام بوظائفها وقد تضمن آخر تعديل مس هذه القاعدة الآتي:

أ-3,5 مليار دج بالنسبة للمؤسسات المالية العاملة بالجزائر والتي تقوم بكل العمليات الائتمانية، ما عدا تلقي الأموال من الجمهور.

ب- 10 مليار دج بالنسبة للبنوك التي تقوم بالعمليات الائتمانية العادية(تلقي الأموال من الجمهور عمليات القرض، تسيير طرق الدفع).

2- **معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة:** باعتباره معدل لتغطية خطر السيولة على المدى الطويل، يهدف معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة بشكل خاص إلى وضع حد لخطر عدم التسديد من طرف المقترض في الآجال المتفق عليها، وذلك مع تحديد سقف لقدرة تمويل البنوك لقروض طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل.

3- **معيار توزيع المخاطر:** تعتبر عملية تقسيم المخاطر وتوزيعها إحدى الطرق المتبعة من طرف البنك للتقليل من احتمالات الإفلاس. فتركيز المخاطر على عدد محدود من العملاء يجعل وضعية البنك

[1] سعاد عوف الله، مرجع سبق ذكره، ص:234.

ومركزه حساس في حال إفلاس أحد العملاء أو عجزه عن التسديد. وبالتالي فإن تنويع العملاء وتقسيم المخاطر المحتملة هو بمثابة حماية للبنك. لذلك أوجبت قواعد الحذر تنويع العملاء والمتابعة المستمرة لهم، في هذا الإطار نص التشريع الجزائري على ضرورة تحديد وحصر تدخل البنوك والمؤسسات المالية كوساطة مالية كالتالي:

إن المخاطر الناجمة عن نفس المستفيد لا يجب أن تتعدى 25 % من الأموال الخاصة بالبنك وهذا ابتداء من 1995/1/1، بعدما كانت في حدود 30% سنة 1993 و40% سنة 1992.[1]

4- **تغطية المخاطر وترجيحها:** بالنظر إلى طبيعة نشاط البنك فإن الخطر المصرفي الذي يقصد به توقع خسارة أو تطور غير ملائم للنتائج، يعتبر هاجس كل بنك لكونه ملازم لوظائفه لاسيما الوظيفية الرئيسية منح القروض و إمكانية تغطية المخاطر الناجمة عن نشاط البنك، تضمنت قواعد الحذر نظاما خاصا لتقييم المخاطر المحتملة من خلال ترجيح الخطر سواء بالنسبة لعناصر أصول الميزانية (القروض المختلفة) أو خارج الميزانية (الالتزامات بالإمضاء) فتم إدراج معاملات ترجيح على مستوى الخطر تتراوح من (0% إلى 100%) تطبق على مختلف الالتزامات حسب درجة تسديدها وذلك وفق نوعية العميل وطبيعة العملية.

إلى جانب هذه القواعد الاحترازية يمكن إضافة ما يلي:

1- نظام ضمان الودائع المصرفية: طبقا لما جاء في النظام رقم 04-03 المؤرخ في 04 مارس 2004 المتعلق بنظام الودائع المصرفية فإنه يجب على جميع المصارف بما فيها فروع المصارف الأجنبية الانخراط في نظام ضمان الودائع المصرفية، وينحصر التمويل لصندوق ضمان الودائع المصرفية الذي تسيره هذه الشركة في المنح التي تدفعها سنويا مجمل المصارف إلى شركة صندوق ضمان الودائع المصرفية وهذا منذ ظهور الأمر 03-11في ديسمبر من كل سنة، وقد حددها مجلس النقد والقرض بنسبة 0,3% سنة 2003، كما حدد النظام 04-03 السابق الذكر في المادة 08 منه سقف التعويضات التي يستفيد منها المودع الواحد على مستوى البنك الواحد في حالة توقف بنكه عن الدفع ب 600000 دج مهما كان المبلغ وعملة الودائع.

2- تعليمة الإعفاء من الفوائد وزيادة أجال سداد القرض:

في ظل زيادة حجم القروض المتعثرة وما يترتب عليها من آثار سلبية على المصارف بصفة عامة والمصارف الجزائرية بصفة خاصة وذلك لطبيعة هذه الأخيرة من جهة وطبيعة قواعد منح القروض من جهة أخرى، لذلك فقد اعتمد على صياغة التعليمة القائمة على قسمين وذلك للحد من مخاطر القروض المتعثرة حيث يتضمن القسم الأول الإعفاء من فوائد القروض السابقة، بينما يتضمن القسم الثاني

[1]- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لاتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص: 264،265.

الزيادة في آجال السداد لمستحقات القروض (الفوائد، الأقساط) من (3-5 سنوات) إلى (8-10) سنوات وذلك كفرصة إضافية لسداد القروض المتعثرة.

3- **وضعية سوق الصرف:** حسب تعليمة بنك الجزائر 78-95 المؤرخة في 1995/12/26 لتحديد القواعد المتعلقة بوضعيات الصرف وبالشروط التي يجب أن تحترم من طرف المصارف والمؤسسات المالية بخصوص هذا الشأن ويتعلق الأمر باحترام النسبتين التاليتين:

أ- وضعية الصرف الطويلة أو القصيرة لكل عملة أجنبية/ الأموال الخاصة الصافية أقل أو تساوي 10%.

ب- مجموع وضعيات الصرف الطويلة الأجل لكل العملات الأجنبية، مجموع وضعيات الصرف القصيرة لكل العملات الأجنبية/ الأموال الخاصة الصافية أقل أو تساوي 30%.[1]

4- **متابعة الالتزامات:** في إطار تسيير مخاطر القروض والتحكم فيها، نص التنظيم الاحترازي على ضرورة المتابعة المستمرة للقروض الممنوحة لذلك من خلال تصنيفها حسب درجة المخاطرة وتكوين المؤونات اللازمة لكل منها، وفي هذا الإطار تم تصنيف حقوق كل بنك حسب درجة الخطر المترتب عنها إلى :

- حقوق جارية
- حقوق مصنفة

بالنسبة للحقوق الجارية، تكون تغطيتها بالكامل في الآجال المحددة أكيدة، كما تخصص لها مؤونات ذات طابع احتياطي تتراوح من 1 %إلى 3% وهي تمثل جزءا من الأموال الخاصة، أما الحقوق المصنفة فهي حقوق قسمت إلى ثلاثة أصناف كما أن مؤونتها يتم تخصيصها من التخفيض المسجل في قيم أصول البنك كما يلي:

أ- حقوق ذات مشاكل محتملة: هي القروض التي تكون تحصيلها الآلي أكيدا مع تأخير معقول في التسديد يتراوح ما بين 03 و06 أشهر وعليه فقد خصصت لها مؤونة بـ 30% كحد أقصى.

ب- حقوق مخطرة جدا: هي قروض قد يتأخر تحصيلها إلى سنة لذلك فإن استرجاعها بالكامل يصبح غير أكيد وعليه، فقد خصصت لها مؤونة تعادل 50% كحد أقصى.

ت- حقوق معدومة غير ممدة: هي الحقوق التي استنفذ البنك كل الطرق لتحصيلها. وبما أنها تشكل خسارة للبنك فإن مؤونتها تصل إلى 100% كحد أقصى[2].

5- المطالبة بملفات القروض كاملة ومتجانسة ومتابعة صارمة للقروض:

---

[1]-هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة جزائر 03، 2012-2013، ص ص: 161،164.

[2]- حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص: 267.

عند أخذ قرار منح القرض أو رفضه، يجب أن يكون الملف المقدم من الزبون كاملا فكلما كان كذلك سمح ذلك بأخذ القرار بسرعة وبنوع من الفعالية أكثر، ولكي يتم ذلك يجب أن يكون الملف المقدم ذو نوعية حسنة شكلا ومضمونا.

والمتابعة الصارمة يجب أن تكون مستمرة للكشف عن العناصر التي يمكن أن تعيد النظر في قرار منح القرض والهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر خلال المتابعة بعض التصرفات من المقترض، والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهة الحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تحديد القرض لفترة أخرى

6- **تبني إستراتيجية واضحة تجاه الأخطار:** ينبغي أن يسمح التفكير الاستراتيجي لمؤسسة القرض بالجمع بين مفاهيم التنمية والحذر وكذا بين المرودية والإنتاجية وأخيرا بين النوعية والتكلفة في إطار تحليل يكون في نفس الوقت شامل وتفصيلي لموقع البنك داخل أسواقه.

لا جدوى لفعالية سياسة التحكم في الأخطار البنكية إذا لم تتوفر على بعض الأدوات[1] ومن بينها جدول لقيادة الأخطار

جداول القيادة والتي تعتبر كوسيلة لمتابعة تعظيم الأرباح للبنك وتصحيح هذه الإستراتيجية بحركة دائمة ومستمرة وفقا للأخطار المتولدة عنها.

شكل رقم03: مهمة جدول القيادة

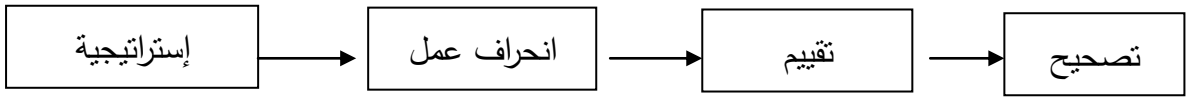

المصدر: قاسمي آسيا : تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، حالة القرض الشعبي البلدي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، جامعة بومرداس 2009-2008.

7- **تبني سياسة الإشراف المصرفي الحذر للبنوك المركزية:** يجب الاهتمام بتحسين وتعزيز الإشراف على البنوك خاصة في ظل التحرير المالي الذي ينبغي أن يقترن برقابة فعالة على الجهاز المصرفي تجنبا لأي ممارسات غير سليمة وتقليل المخاطر والأزمات التي قد يعرض لها الجهاز المصرفي. لذا يجب تطوير آلية الإشراف الحذر للبنوك المركزية وذلك بتطبيق نوعين من الإجراءات، الأول رقابي والثاني علاجي.

[1]-قاسمي آسيا ، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في بنك، حالة القرض الشعبي البلدي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية مؤسسة، جامعة بومرداس، 2008،2009، ص : 101،102.

أ-الإجراءات الرقابية لتحقيق الإشراف المصرفي الحذر للبنوك المركزية: تشتمل على جميع العمليات الرقابية الداخلية والخارجية التي تستهدف تجنب وتفادي حدوث الأزمات في البنوك وتضمن الالتزام بالقواعد التنظيمية وتكشف حقيقة الوضع المالي للبنوك وتمنع الممارسات غير السليمة،وذلك من خلال:

- إلزام البنوك بإتباع قواعد الحيطة الرامية للحد من المخاطر، وتشمل العناصر التالية:
- مراعاة معايير الملاءة المالية ونسب السيولة.
- وضع حدود على تركيز القروض وبالتالي تركز المخاطر كما يجب مراقبة إقراض البنوك للمنشآت التجارية التي تملك فيها أسهما.
- تكوين مخصصات كافية للديون الرديئة لمواجهة الخسائر المحتملة استنادا إلى التصنيف الخاص بالأصول.
- تحسين الإدارة المصرفية بالتركيز على تقوية الإدارة والنظم الإدارية المطبقة.

ب- الإجراءات العلاجية من خلال الإشراف المصرفي الحذر للبنوك المركزية:

و من أهم هذه الإجراءات ما يلي:

- تبني إستراتيجية لدمج الوحدات المصرفية المتعثرة في أخرى ناجحة، مع منح تيسيرات من خلال القروض أ والحوافز ضريبية.
- إنشاء هيكل إداري لشراء الديون المتعثرة أو إعادة هيكلتها، أو تدعيم رؤوس أموال البنوك الأقل تعثرا وإعادة هيكلتها.
- تطبيق أنظمة التأمين على الودائع والتي تحقق الأمان للمودعين برد ودائعهم أو جزء منها إذا تعرض البنك للفشل[1].

المطلب الثالث: إستراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري والحلول المقترحة للحد من ظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر:

وفي آخر هذا المبحث سنقوم بإعطاء بعض الحلول التي بإمكانها الحد من ظاهرة التعثر المصرفي في الجزائر وذلك بعد التعرف على إستراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري.

أولا: إستراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري.

تكون إستراتيجية إعادة هيكلة الجهاز المصرفي الجزائري مبنية على العناصر التالية:

- إجراء إصلاح هيكلي ومالي شامل للجهاز المصرفي.
- إعادة هيكلة بنوك القطاع العام.
- توسيع قاعدة الملكية بالبنوك.
- خلق جهاز رقابي قوي وقادر على المتابعة والإشراف والتنبؤ بالأزمات.

[1] عبد الغني حريري ، دور التحليل المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص : 12،11.

- زيادة رؤوس أموال البنوك العامة.
- تنفيذ برنامج خوصصة البنوك وضمان متطلبات نجاحه.
- دعم استقلالية البنك المركزي ودوره التنظيمي والإشرافي والرقابي على البنوك.
- تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية.
- التحديث والتطوير التكنولوجي: ويشمل هذا البرنامج ما يلي:
  - تطوير المنظومة المصرفية والبنية التحتية للاتصالات.
  - إعداد الكوادر البشرية وتأهيلها.
  - تحديث العمل المصرفي بما يتماشى مع هذه المنظومات.
  - تطوير الهياكل الرقابية.
  - تطوير نظم المعلومات ونظم الدفع ونظام المقاصة.
  - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.[1]

ثانيا: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة القروض المتعثرة في الجزائر.

إذا كانت عملية الإقراض من أبرز نشاطات البنوك التجارية فإن مخاطر القروض وتعثرها تمثل المشكل الأساسي والعائق الكبير لتلك النشاطات، ولكن هذا الأمر لا يمنع البنوك التجارية من الوقاية منها وذلك بمنح الائتمان وفق أسس موضوعية لا شخصية، بالإضافة إلى القيام بالمراقبة المستمرة لمحفظة القروض البنكية، إذ علمنا أن الأسباب الرئيسية لتعثر مختلف القروض تعود بالأساس إلى الانفلات وعدم التجاوب مع قوانين المنظومة المصرفية الجزائرية.[2]

وعليه يمكن طرح جملة من الحلول لمعالجة إشكالية القروض المتعثرة:

– إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض، و حجم القروض المتعثرة.

– رفع الكفاءات المهنية للموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية.

– التشخيص الدقيق للقرض المتعثر من كافة النواحي الخارجية.

– تأجيل تاريخ استرجاع القرض عندما تكون هناك حاجة فعلية له، خاصة إذا تبين للبنك بأن أسباب التعثر كانت خارجة عن إرادة المقترض وليس لسوء إدارته لشؤون المؤسسة.

---

[1] مصطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك – مع الإشارة لحالة الجزائر – كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 18.

[2] هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص:تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03 ،2012–2013، ص:164.

– بغرض مقابلة مخاطر الائتمان والتقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، فإنه ينبغي على البنك أن يقوم بتكوين مخصصات لذلك، ووفقا لمقررات لجنة بازل فإن الدين الذي يتوقف صاحبه عن السداد ستة أشهر يعد دينا غير عامل.

– اقتراح الحلول ووضع قواعد للسداد تتفق وقدرات المقترض وذلك بناء على دراسة معمقة للقروض والمؤسسة المقترضة لإرشادها في كيفية خفض الكلفة وترشيد النفقات وتسييل بعض الأصول ورفع كفاءة الأداء وإجراء تغييرات في الإدارة.[1]

– تحديث وتطوير أنظمة وإجراءات عملية تحصيل أقساط القروض لدى البنوك.

– التأكد من سوء نية المقترض وعدم رغبته في السداد رغم قدرته على ذلك من خلال مراقبة الحساب البنكي والاتصال المستمر بالموردين.[2]

– انتقاء وقياس مخاطر القروض يعد مرحلة أساسية في مسار التحكم فيها، لقياسها أو التقليل منها، حيث أن هذه الأنظمة من شأنها أن تسمح للبنوك بما يلي:

* تحديد وتعريف مخاطر الميزانية وخارج الميزانية، سواء كان الطرف المقابل فردا أو جماعة.

* تحديد ومعرفة مختلف أصناف مستويات المخاطر من خلال المعلومات الكيفية والكمية المجمعة عن العملاء ونشاطاتهم.

* القيام بالتوزيع الكلي للالتزامات لفائدة الأطراف المقابلة كل حسب مستوى الخطر المترتب، حسب القطاع القانوني والاقتصادي وكذا حسب المنطقة الجغرافية.[3]

– دراسة إمكانية التوسيع على المقترض المتعثر بمنحه تسهيلات إضافية لحل مشكلاته ذات الأثر المالي، وذلك إذا تبين أن في ذلك مساعدة له لسد النقص الطارئ نتيجة لتردي أوضاعه المالية.

–تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المدين لتتحول بعد ذلك إلى أسهم، فيصبح البنك مساهما في المؤسسة، يشارك في الربح والخسارة، حيث يرى أصحاب هذا الاقتراح أن مشاركة البنك في إدارة المؤسسات المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى تحسين أوضاع الشركة وتحويلها من الخسارة إلى الربح.

– بيع بعض الأصول الغير عاملة التي يمكن للمقترض الاستغناء عنها في هذه الفترة.

– القيام بإجراءات تصفية القرض وهو أقصى البدائل وأشدها حساسية على سمعة البنك.

– وفي الواقع فإن التعامل بالفوائد في القروض ينجم عنه النتائج الآتية:

* تراكم الفوائد على المقترض وإمكانية عجزه عن السداد، مما يؤدي إلى تجميد أموال البنك.

* إسناد القرار الائتماني بناء على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية.

---

[1] براق محمد، بن عمر خالد، القروض البنكية المتعثرة"الأسباب والحلول" مداخلة ،ص:9.

[2] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

[3] حياة نجار، مرجع سبق ذكره، ص:290.

* عدم إمكانية تدخل البنك بصفة مباشرة في المشروع في حالة وجود ضعف في القدرات التسييرية للمقترض وذلك باعتبار البنك دائنا وليس شريكا.[1]

– حصول ظروف طارئة وغير متوقعة مثل الزلازل أو الفيضانات تؤدي بالمشروع إلى التعثر و يجب مراعاة ذلك ومساعدته بالسياسات الترشيدية.

– عدم الاستقرار في الظروف الاقتصادية العامة، وتأثيرها السلبي على قدرة المقترض على السداد هذا ما يؤدي إلى هروب المستثمرين والأموال من الداخل إلى الخارج.

– نظرا للتركيبة المميزة لوحدات الجهاز المصرفي الجزائري نجد أن 75 في المائة من نشاطها الإقراضي تقوم بها المصارف العمومية الجزائرية وذلك راجع إلى كبر وقدم الدعم المستمد من السلطات، لذلك تقوم الدولة الجزائرية بالتوسع في النشاط الإقراضي وتقديم تسهيلات ائتمانية للعملاء من خلال برامج تدعيم الشباب وذلك من أجل أغراض سياسية دون المراعاة إلى الشروط الصحيحة للائتمان أو تقديم ضمانات.

– اعتماد قرار المنح على ضمانات أكثر من اعتماده على جدوى المشروع الممول وذلك لضعف دراسة جدوى المشروع.

– مراقبة نشاط المقترض وذلك لدخوله في أنشطة لا معرفة له بها، دون علم البنك وخاصة إذا كانت هذه الأنشطة على قدر كبير من المخاطر أو غير مشروعة. [2]

– ولعل من البدائل المتاحة أمام البنوك عن القروض وما ينجر عنها من تعثر، يتمثل في عدد من التعاملات التي تجعل من المؤسسة البنكية في موقع الشريك أو البائع أو المستشار، ومن جملة الأنشطة المحققة لمثل هذه الوضعيات التمويلية هو ما يتم التعامل به في البنوك التي تتبنى الصيغ التمويلية الإسلامية منها رأس المال المخاطر والبنوك الشاملة.وهنا تتجه كل الجهود البنكية نحو مساعدة المقترض والمساهمة في إدارة المشروع، وهو ما يعطي دافعا لتوليد تدفقات نقدية تضمن تحقيق ربحية في المشروع، وبالتالي تضمن استمرارية نشاطه وتبعده عن كل حالات التعثر.[3]

[1] براق محمد، بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص:9

[2] هبال عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص:165, 166

[3] براق محمد، بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص:10

خلاصة الفصل:

دلت التجارب والدراسات الحديثة حول مشكلة التعثر المصرفي أنه رغم تفاوت نمو التشريعات المصرفية إلى أن هذه المشكلة طالت كل الدول، لذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام كل المختصين والخبراء والمسؤولين بالقطاع المصرفي حيث أكدوا أن سبب هذه الظاهرة هو عدم التزام المصارف بما وضعته البنوك المركزية من قواعد تنظيمية.

بالرغم من الإصلاحات المتعددة التي اعتمدتها الجزائر في مجالها المصرفي، إلا أنها لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب نظرا للعراقيل والتحديات التي يواجهها اثر المرحلة الانتقالية التي يمر بها.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة شلغوم العيد "833"

تمهيد:

بعد دراسة الجانب النظري في مذكرتنا ظاهرة القروض المتعثرة، تعريفها وأسبابها وأساليب الوقاية منها، وللإلمام بموضوعنا ارتأينا إلى تزويد الجانب النظري بدراسة تطبيقية تحدد فيها أهم المعايير وطرق التي يتبعها البنك في توصيل هدفه، وفي هذا الإطار كانت دراستنا تنصب حول بنك الفلاحة وتنمية الريفية بدر وكالة شلغوم العيد" 833"، حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الفلاحة وتنمية الريفية BADRو الوكالة المعنية بالدراسة وكالة شلغوم العيد"833".

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية للقروض المتعثرة في الوكالة "833".

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة وتنمية الريفية BADR والوكالة المعنية بالدراسة وكالة شلغوم العيد"833"

بنك الفلاحة وتنمية الريفية هو بنك تجاري عمومي شهد العديد من التقلبات وذلك في ظل الإصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي وفي هذا المبحث تطرقنا إلى نشأته ومراحل تطوره ومهامه وأهدافه التي يسعى أليها وكذا التعريف بالوكالة المعنية بدراسة وهيكلها التنظيمي وأنواع القروض التي تقدمها وشروط منحها.

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ومراحل تطوره.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR هو بنك عمومي أنشأ بموجب مرسوم الرئاسي رقم 106/82 الصادر في17 جمادى الأول/1402هـ الموافق ل13 مارس 1982م والذي عدل بمرسوم84-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وقد أنشأ لتطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي وذلك بإعادة هيكلة140 وكالة للبنك الوطني الجزائريBNA.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 3.300.000.000.00 دج الكائن مقرها الرئيسي شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، حيث يتمتع با الاستقلال المالي ويعد تاجرا مع الغير.

يتكون حاليا من 288 وكالة وحوالي 36فرع منتشرة عبر أنحاء الوطن،وهو هيئة اقتصادية تقدم مختلف الخدمات،فبعد الإصلاحات و التوجه نحوا اقتصاد السوق أصبح بنك البدر بنكا تجاريا شملا، ويعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره يمتلك أكبر شبكة ،كما يشغل ما يفوق 700 عامل، ويحتل المرتبة 688 عالميا من بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك.[1]

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مسيرة نشاطه بثلاث مراحل يمكن تقسيمها كتالي:

مرحلة مابين 1982- 1990:

كان هدف بنك الفلاحة وتنمية الريفية خلال الثماني سنوات الأولى من إنشائه هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الريفية، حيث أكتسب خلال هذه الفترة سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية، والصناعة الميكانيكية، هذا التخصص في مجال التمويل فرضته آلية الاقتصاد المخطط، الذي أقتضى تخصص كل بنك في تمويل قطاعات محددة.

[1] معلومات من الوكالة.

وخلال هذه المرحلة لم يكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية فعالا، وذلك أن أغلب المشاريع التي كان يمولها كانت ذات طابع عمومي حيث كان تحصيل القروض الممنوحة صعبا وأحيانا كثيرة مستحيلا.

مرحلة مابين 1991-1999:

بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين،توسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليشمل مجالات أخرى من النشاط الاقتصاد خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PMI/PME دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة.

أما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجيا إعلام ألي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العماليات البنكية وتعميمها عبر مختلف وكالات البنك،هذه المرحلة شهدت مايلي:

1991: وضع برمجيات (LOGICIEL SYBU) مع فروعه المختلفة للقيام بالعماليات البنكية(تسير القروض، تسير عماليات الصندوق، تسير المودعات، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن)،إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل العماليات الخارجية، خاصة في مجال فتح الإعتمادات المستندية والتي أصبحت معالجتها في يومنا هذا لا تتجاوز 24 ساعة، كما تم إدخال المخطط الجديد على مستوى كل الوكالات.

1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي في جميع العماليات البنكية على مستوى كل شبكات البنك.

1994: بدء العمل بمنتج جديد يتمثل في بطاقة التسديد والسحب.[1]

1996: إدخال عملية الفحص السلكي Télétraitement ، فحص وإنجاز العماليات المصرفية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

1998:بدء العمل ببطاقة السحب مابين البنوك " CIB" Carte Inter Bancaire

ج. مرحلة مابين 2000-2006 :

تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي و الفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة وجعل مستوى نشاطها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق،و في هذا الصدد رفع بنك الفلاحة وتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات المصغرة وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

بصدد مسايرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة ومن أجل الاستجابة لتطلعات زبائنه،وضع بنك البدر برنامج خماسي فعال يتركز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي، ومن أهم النتائج التي حققها ما يلي:

2000:القيام بفحص دقيق لنقاط القوة والضعف إنجاز مخطط تسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية.

[1] معلومات من الوكالة .

2001:التطهير الحسابي والمالي، والعمل على تخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القرض،مع تحقيق مشروع البنك الجالس la banc assise مع الخدمات المشخصة les service personnalisés ببعض الوكالات الرائدة وكذا إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

2002: تعميم مفهوم بنك الجلوس والخدمات المشخصة على مستوى جميع وكالات البنك.

2003: إدخال نظام SYRAT وهو نظام تغطية الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم مما يسمح بتقليص فترات تغطية الصكوك والأوراق التجارية .[1]

تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مدرية الاتصال تشجيعا لمبدأ تداول الحر للمعلومات وكذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

2004: تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوكSATIM خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة.

2006: في ماي تم إدخال المقاصة الإلكترونية، وفي سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف Télé de virementsوذلك من أجل تحقيق الثقة والأمان والشفافية في التعاملات من جهة، ومحاربة الغش والاختلاسات من جهة أخرى.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين في الفرع الأول رأينا وظائف وأهداف بنك البدر أما في الفرع الثاني فتناولنا فيه بعض تصريحات المدير العام حول بعض نشاطات البنك.

أولا : وظائف وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تماشيا مع القوانين والقواعد السارية المفعول في مجال النشاط المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالوظائف التالية:

وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال:

العمل على مواجهة مخاطر الصرف على القروض الخارجية بصفة عقلانية.

تطوير مستوى هيئة الموظفين وإعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.

إعطاء الدعم الإعلامي.

عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

تصفية المشاكل المالية.

أخذ الضمانات الملائمة وتطبيقها ميدانيا.

تمويل التجارة الخارجية.

[1] معلومات من الوكالة.

الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم والرد على طلباتهم بجدية.
تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.
تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة وهذا لـ:
تطوير الموارد والعمل على رفعها وتحسين تكاليفها .
الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.
مسايرة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.[1]
أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:
من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف البنك ما يلي:
– تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
– تحسين العلاقات مع العملاء.
– الضمان والأمان أي توفير الثقة، بين العميل والبنك.
– تحسين نوعية الخدمات المقدمة.
– وضع نظام لقياس ومراقبة المخاطر.
– استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر.
– الحصول على أكبر حصة من السوق.
– تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي،كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذاك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم،والتعرف على حجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

* رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.
* توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
* التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

ثانيا: بعض تصريحات المدير العام حول بعض نشاطات البنك

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين وعلى رأسهم الرئيس المدير العام.

[1] www.startimes.com,17/07/2017, 18:00

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة، حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية، وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية من خلال المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات في القطاعات الإستراتيجية.

الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولوياته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

قطاع الفلاحة.

قطاع الصيد البحري والموارد المائية.

تمويل برامج التنمية الريفية.

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو انجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.

قروض الخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.

قروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن، والصندوق الوطني للسكن.

قروض المهن الحرة في المناطق الريفية.

كما حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة سنكتفي بذكر البعض منها:

الفلاحة والنشاطات التابعة لها .

صناعة العتاد الفلاحي .

الصناعات الغذائية الفلاحية.

تسويق وتوزيع المنتوجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية.

تنمية العالم الريفي.

مهما كان القرار في ميدان منح القرض، يجب تسليم الطلبات إلى الفرع المستضيف وهذه النقطة إلزامية، يجب كذلك فحص الوثائق المودعة بحضور مودع الملف.

يتبع قبول دراسة الملف بإفادة الاستلام المناسبة، وقد تكون هذه الوثيقة بمثابة التزام البنك بالرد في الآجال للطلب الذي أودع لدى الفرع.[1]

[1] www.djazairess.com ، جريدة الشعب ،16-07-2017، 18:04.

كشف الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أن البنك قام بمنح 2 مليار و700 مليون دينار كقروض بنكية للفلاحين في إطار " قرض الرفيق " لتمويل حملة البذور والحرث، وتم من خلال هذه القروض تمويل 6000 ملف استثماري للفلاحين، من أصل 8000 ملف مودع، في حين ما تزال باقي الملفات قيد الدراسة. وأكد أن صيغة قرض الرفيق للفلاحين أثبتت جديتها ونجاحها، خاصة بعد أن أصبح الديوان المهني للحبوب جزءا من الشباك الوحيد الذي تم استحداثه على مستوى البنك الفلاحي قصد تسهيل إجراءات الاستفادة من قرض الرفيق.

وقال أيضا المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أن البنك يقوم بالتنسيق مع الديوان المهني للحبوب والتعاونية الفلاحية التي تضمن التأطير التقني للعملية لمرافقة الفلاحين من خلال تمويل العتاد الفلاحي، المستعمل في الحرث والحصاد عن طريق القروض الايجارية.[1]

كشف الرئيس المدير العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أن مصالحه بصدد التحضير لوضع الصيغة النهائية لمنتوج جديد، لمنح قروض تمويل مشاريع إنشاء أسواق الجملة والتجزئة للخضر والفواكه، وهذا بعد جملة من التشاور التي جمعته بالمسؤولين من الغرفتين الوطنيتين للفلاحة والتجارة.

كما أوضح أن البنك فكر فعليا بهذا المنتوج، لأن اهتمامات البنك تنصب على تطوير الفلاحة خاصة وأن عملية توزيع المنتوج الفلاحي تكتسي أهمية كبرى لانجاز القطاع. وفيما يتعلق بالمنتوجات الأخرى، فأعلن أن التمويل عن طريق الإيجار الموجه لتمويل شركات الخدمات الفلاحية المنتجة محليا، يعتبر من أهم المنتوجات التي أطلقها البنك، حيث تم اعتماد 1050 ملف بغلاف مالي بلغ 1.4 مليار دينار، مشيرا إلى أن البنك قام بتوسيعها إلى منتوجات أخرى متمثلة بأدوات السقي لتطوير السقي المحوري بالتنسيق مع شركة الأنابيب. وفي إطار هذا البرنامج الطموح، قام البنك بمساعدة الفلاحين بإطلاق برنامج بالتنسيق مع الديوان الوطني للحبوب وتعاونيات البقوليات والحبوب الجافة، تم من خلالها تمويل 500 حاصدة مع عدد مماثل من الجرارات بمبلغ قدره 8 ملايير دينار بدعم من الدولة، أما فيما يخص تمويل العقارات، فأكد المسؤول الأول عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن مصالحه واجهت بعض العراقيل المتعلقة بعدم وجود عقود الملكية لدى العديد من طالبي القروض، والبنك في صدد تطوير هذا المنتوج . إلى أنه أبدى تفاؤله بالنتائج التي ستحقق مستقبلا لأن العملية في بدايتها بعد إطلاق عملية تحسيسية وتعريفية بالمنتوج في الوسط الريفي، للوصول الى أكبر عدد من المستفيدين، وذكر أن هذا المنتوج سيستفيد كغيره من القروض العقارية من تخفيضات في أسعار الفائدة التي أعلنت عنها السلطات العمومية في الأيام الأخيرة، حيث أن طالبي القروض سيدفعون نسبة فائدة 1% من القرض والباقي يكون على عاتق خزينة الدولة. كما أفاد أن البنك اعتمد أكثر من 7500 ملف بغلاف مالي يتجاوز 7.5 مليار دينار، 50% منها وجهت إلى قطاع إنتاج الحبوب، لأن هذا القرض تزامن انطلاقه مع انطلاق موسم الحرث والبذر، أما

[1] www.djazairess.com، ليلى شرفاوي، الشروق اليومي، 16-07-2017، 18:25.

القطاعات الأخرى منها زراعة البطاطا فقد تم منح قروض بحوالي 1.5 مليار دينار، تربية الدواجن 800 مليون دينار، تربية الأبقار والأغنام بحوالي 900 مليون دينار. وفي إشارته إلى الفلاحين الذين لم تمسح ديونهم، فأكد أن هذا المعيار لم يضعه البنك كعائق للاستفادة من القروض الموسمية. أي أن القروض منحت للفلاحين حتى وان كانت ديونهم لم تمسح، موضحا أن القروض التي يشجعها البنك تخضع للشروط النظامية المحددة على مستوى البنك.[1]

المطلب الثالث:التعريف بالوكالة المعنية بدراسة وكالة شلغوم العيد"833"

بعد ما تحدثنا في المطلب الأول وبشكل عام عن البدر سنتطرق في المطلب الثاني إلى التعريف بالوكالة التي أجرينا فيها دراستنا التطبيقية وكالة شلغوم العيد "833".

أولا التعريف بوكالة شلغوم العيد"833"

هي وحدة مقرها بدائرة شلغوم العيد، يمس نشاطها تقريبا كل البلديات حيث تعرف هذه المنطقة باقتصاد متنوع في جميع القطاعات الزراعية والصناعية، الخدمات، حيث يتمثل زبائنها في الصناعيين وتجار الجملة والمزارعين والموظفين ويتوفر لديهم مصلحة كبيرة في المنطقة وتتعامل الوكالة في كل العمليات المصرفية كعملية الصندوق، عملية الائتمان وعمليات التجارة الدولية.

يقر مدير الوكالة منذ تنصيبه ومن خلال ملاحظته أثناء هذه الفترة القصيرة منذ توليه هذا المنصب أن الوضعية العامة مخيفة حيث يظهر عدد كبير من حالات العجز على مختلف الجوانب، كما تم التخلي على ترتيب الوثائق والتي أثرت سلبا على بطاقات الائتمان إلى جانب هذا فإن اليوميات المحاسبية ملقاة على الأرض في قاعة الأرشيف في ظروف سيئة، وإضافة إلى المسك السيئ للسجلات من طرف المختصين في المجال وخاصة فيما يتعلق بجدول استحقاق الصكوك المصادق عليها.

كما أقر أيضا المدير أن الديون الناتجة عن القروض والتي بلغت 130 مليون سنتيم جزائري، وتطهير ملفات الزبائن وطبعا هذا نتيجة تراكم المشاكل التي استمرت طيلة سنوات النشاط، وقد أوضح المدير أن وضع المقر المهني حالته رديئة جدا ومع ذلك فإن قدرة الاستقبال مرضية، تتكون الوكالة من:

1-المدير .

2-رئيس مصلحة.

3- موظفين مكلفين بالدراسة.

4- منفذين (أعوان مكتب).

5-موظفين يعملون باليد.

[1] www. Djazairess.com ، الحوار، س.بهيج، 15-07-2017، 12:49.

وهذا النقص في الموظفين يؤثر سلبا على الوكالة نظرا لحجم العمل والنشاط الذي تعرفه وتشهده الوكالة نظرا لحجم العمل والنشاط الذي تعرفه وتشهده الوكالة الآن حالة تطهير في كل الميادين، منها تدقيق حسابات الزبائن، تطهير تسيير الوكالة، تحصيل الديون، جمع الموارد.[1]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد"833".

الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد يتجسد من خلال الوظائف التالية:

وظيفة الشباك: تنحصر العمليات الأساسية تحت هذه الوظيفة في:

فتح الحسابات البنكية بكل أنواعها، وتتمثل فيما يلي:[2]

حساب الشيكات (حساب عادي): يفتح لكل شخص يريد فتح حساب في سجلات البنك وهذا لاستقبال تحويلات الأجور أو لإيداع نقود بهدف ممارسة نشاطات مربحة.

الحساب الجاري: يفتح لكل الأشخاص الراغبين في فتح حسابات لدى سجلات البنك ويمكن لأصحابه الاستفادة من قروض بنكية.

حساب الاستثمار: ويفتح في الحالات التي يمنح البنك فيها قرضا.

الشيك المؤكد هو الشيك الذي يعطي أمانا أكبر لحامله وبموجب هذا التأكيد مجمدا بالمبلغ المحدد إلى حين تقديم الشيك وتحصيل المبلغ من طرف المستفيد.

الشيك المؤشر: وهو شيك مؤشر من طرف البنك حيث يفيد هذا الشيك وجود مقابل وفاء بتاريخ التأشير.

صكوك الشباك: خاصة بالبنك مختومة وموقعة وتستعمل في حالة عدم توفر الزبون على صك لسحب المبلغ المراد.

حساب لأجل: بإمكان أي شخص لديه مبالغ مالية فائضة أن يوظفها لدى البنك بإيداعها للمدة الزمنية معينة يتقاضى بعدها الشخص فائدة بمعدل معين يتفق عليه مع البنك تبعا لمدة الإيداع ومبلغ الوديعة وتتميز هذه الودائع بعدم إمكانية السحب منها إلا بانقضاء مدة محددة ومتفق عليها بين العميل والبنك حسابات بإخطار: تعرف هذه الوثائق بودائع الإشعار وهي لا تختلف عن الودائع الأخرى إلا من حيث تصرف العميل لحساب هذه الوديعة في السحب، فلا يمكنه السحب منها إلا بإشعار مسبق موجه إلى البنك قد تكون مدته أسبوعا، 2 أو أكثر، حسب الاتفاق، ويتقاضى البنك نتيجة تسييره للحساب عمولات محددة.

حساب دفاتر الادخار: ويتم التصرف في الحسابات عن طريق دفتر الادخار وتفتح هذه الحسابات للأفراد والمؤسسات بتشجيعهم على الادخار مقابل فائدة معينة وفي أوقات معينة ويحق للمودع صاحب الحسابات أن يقوم بالسحب في أي وقت.

[1] معلومات من الوكالة.

[2] معلومات من الوكالة .

العمليات التي تتم على مستوى الشباك: تتمثل فيما يلي:[1]

عملية الإيداع: وتعني إضافة مبلغ معين لرصيد الزبون حيث يتقدم الزبون وبحوزته السيولة النقدية التي يريد إيداعها، يمنحه الموظف وثيقة تسمى بالتجزئة النقدية مطالب بمثلها ثم يقدم الوثيقة رفقة المبلغ لأمين الصندوق الذي يتحقق من مطابقة السيولة لما حرره.

عملية السحب: يمكن لصاحب الحساب أن يتصرف في حسابه من خلال عمليتي السحب والإيداع فإن أراد أن يسحب وجب عليه التوجه إلى الوكالة حاملا معه الصك وبطاقة الهوية يقوم من خلالها العامل بالشباك بمراقبة المبلغ المكتوب أحرفا وأرقاما، رقم الحساب، اسم الزبون، التاريخ، الإمضاء، والتأكد بأن الرصيد يمكنه من تغطية المبلغ بعدها يقوم العامل بالشباك تسجيل عملية السحب على جهاز الكمبيوتر، ويمرر الصك إلى أمين الصندوق حتى يقدم المبلغ للزبون.

ت. وظيفة ما وراء الشباك: تتمثل هذه الوظيفة في التحويلات المالية التي يكلف بها مكتب التحويلات بالوكالة والتحويل المالي هو عملية مصرفية يتم بمقتضاها نقل مبلغ من حساب لآخر، بواسطة قيد المبلغ.

2. وظيفة المحافظة: هي من أهم مصالح الوكالة مهمتها هي تسوية الشيكات بين المتعاملين بها، حيث تستقبل يوميا كل الشيكات والأوراق المالية القادمة من الزبائن الذين لهم حساب في البنك BADR وعن طريق الإعلام الآلي يقوم صاحب الحافظة بتسوية الحسابات وذلك بتحويل مختلف المبالغ إلى الحسابات المناسبة لها حسب الشيكات.

3. وظيفة العمليات الخارجية: وتتمثل عملياتها فيما يلي:

*العمليات المتعلقة بالعملة الصعبة: أكبر شريحة مستفيدة من هذا الحساب هي شريحة المتقاعدين المستفيدين من راتب شهري بالعملة الصعبة.

*تمويل التجارة الخارجية: يسهر البنك على تشجيع وتطوير المبادلات بين الدول وهذا من خلال اعتماده على الوثائق التالية:

الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي.

[1] معلومات من الوكالة .

الشكل رقم 04 :الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد"833".

المصدر: وثائق من طرف الوكالة.

المبحث الثاني:دراسة تطبيقية للقروض المتعثرة في الوكالة "833".

إن من أخطر المشاكل التي تواجه وكالة شلغوم العيد "833"، تعثر القروض والذي يسمى كذلك بالديون المشكوك في تحصيلها لذلك قمنا بإسقاط دراستنا عليها فقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين. في المطلب الأول قمنا بتوضيح مختلف الوثائق المطلوبة لمنح القروض ، أما المطلب الثاني فقمنا بتحليل الإحصائيات المحصل عليها من الوكالة محل الدراسة.

المطلب الأول: الوثائق المطلوبة لتقديم ملف طلب القرض في وكالة شلغوم العيد "833"

تختلف الوثائق المطلوبة لتحضير ملف طلب القرض حسب نوع القرض سواء كان قرض استغلال أو قرض استثمار لذلك قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين رئيسيين ،قروض استغلال وقروض استثمار.

أولا: قروض الاستغلال

كما تختلف كذلك الوثائق المطلوبة لتحضير ملف طلب قرض استغلال حسب نوع النشاط أو الزبون.

جدول رقم 01 :الوثائق المطلوبة حسب نوع الزبون لطلب قرض استغلال

أنواع الزبائن	الوثائق المطلوبة
مقاولات الأشغال العمومية والبناء	• طلب القرض • نسخة طبق الأصل مصدقة للسجل التجاري • القانون الأساسي • محضر المداولات للجمعية العامة يعين المسير ويرخص له بطلب القروض • نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات الشرعية (BOAL) • شهادة الكفاءة المهنية • عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للمحلات المهنية • شهادة جبائية • شهادة شبه جبائية • حصيلة السنوات الثلاث الأخيرة • مخطط التمويل التقديري • الحصيلة التقديرية • TCR
الصناعة– التجارة والخدمات	• طلب القرض • نسخة طبق الأصل مصدقة للسجل التجاري • القانون الأساسي

	• محضر المداولات للجمعية العامة يعين المسير ويرخص له بطلب القروض • نسخة من النشرة الرسمية للإعلانات الشرعية (BOAL) • عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للمحلات المهنية • شهادة جبائية • شهادة شبه جبائية • حصيلة السنوات الثلاث الأخيرة • مخطط التمويل التقديري • الحصيلة التقديرية • TCR
المهن الحرة والنشاطات الخصوصية	• طلب القرض • عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للمحلات المهنية • الاعتماد أو رخصة خصوصية • شهادة جبائية • شهادة شبه جبائية • حصيلة السنوات الثلاث الأخيرة • مخطط التمويل التقديري
مزارعون خواص فرديون في بداية نشاطهم	• طلب القرض • بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية • عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للأراضي و/ أو محلات الاستغلال • شهادة جبائية • شهادة شبه جبائية • مخطط الإنتاج التقديري • فواتير شكلية أو تقييم أولي قبل استعمال القرض • مخطط التمويل التقديري
مزارعون مجمعون	• طلب القرض • بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية • عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء للأراضي و/ أو محلات الاستغلال • شهادة جبائية • شهادة شبه جبائية • مخطط الإنتاج التقديري

	• الوضعية الحسابية • فواتير شكلية أو تقييم أولي قبل استعمال القرض • مخطط التمويل التقديري • محضر انتخاب المسير(يحدد الصلاحيات) • الحصيلة التقديرية • القانون الأساسي
المستغلات الفلاحية الفردية (EAI)	• طلب القرض • بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية • العقد الإداري أو عقد الترخيص • شهادة جبائية • شهادة شبه جبائية • مخطط الإنتاج التقديري • الوضعية الحسابية • فواتير شكلية أو تقييم أولي قبل استعمال القرض • مخطط التمويل التقديري • القانون الأساسي
المستغلات الفلاحية الجماعية (EAC)	• طلب القرض • بطاقة المزارع/ المربي مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية • العقد الإداري أو عقد الترخيص • شهادة جبائية • شهادة شبه جبائية • مخطط الإنتاج التقديري • الوضعية الحسابية • فواتير شكلية أو تقييم أولي قبل استعمال القرض • مخطط التمويل التقديري • محضر انتخاب المسير(يحدد الصلاحيات) • القانون الأساسي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من الوكالة (الملحق1 و2)

آجال الرد على طلب القرض:

❖ أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية 20 يوما

- أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع/ الوكالة المركزية: (بصفتها المسؤول الأول عن الوكالات) 40 يوما
- أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية العامة: 60 يوما[1]

ثانيا: قروض الاستثمار

لتكوين ملف طلب قرض استثمار يجب تقديم مجموعة من الوثائق نوجزها فيما يلي :

جدول رقم 02 :الوثائق المطلوبة حسب نوع الزبون لطلب قرض استثمار

أنواع الزبائن	الوثائق المطلوبة
الصناعة، التجارة، الأشغال العمومية والبناء	• طلب القرض • دراسة تقنية اقتصادية • حصيلة TCR للسنوات الثلاثة الأخيرة • حصائل وحسابات الاستغلال التقديرية لمدة خمس سنوات • خبرة المنجزات في الموقع • الفاتورة الشكلية(التقييم الأولي) • امتيازاتَ ANDI • التقييم الأولي التقديري للاشغال الباقية في طريق الانجاز • الوضعية الجبائية وشبه الجبائية • عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء
الصحة (استثمار الصحة)	• طلب القرض • الشهادة في الاختصاص • رخصة الممارسة المسلمة من طرف السلطة الوصية • امتلاك أو تأجير مكتب يساوي مدة كرائه على الأقل مدة القرض • الفاتورة الشكلية • وضعية مالية تثبت مستوى الدخل • دراسة تقنية– اقتصادية(للاستثمار الثقيل)
المركبات النفعية	• السجل التجاري • أن يكون النشاط قد بدأ منذ عامين على الأقل بنفس العنوان • عقد الملكية لشهرة التجارة أو عقد الكراء تساوي مدته مدة القرض على الأقل

[1] الملحق رقم (4)

	• وضعية مالية تثبت مستوى دخل يسمح بتغطية استحقاقات القرض • رخصة السياقة من صنف "ب" محصل عليها منذ أكثر من عام ولا تزال على قيد الصلاحية أو شهادة استخدام سائق– موزع
قطاع الفلاحة	• طلب القرض • بطاقة المزارع • البطاقة الفنية للمشروع • الفاتورة الشكلية (التقييم الأولي) • الوضعية الجبائية • الوضعية شبه الجبائية • دفتر الشروط • قرار منح الإعانة من طرف الصندوق الوطني • دراسة تقنية – اقتصادية • الحصيلة و TCR للسنوات الثلاثة الأخيرة • الحصائل وحسابات الاستغلال التقديرية وTCR التقديرية لمدة خمس سنوات • خبرة المنجزات في الموقع • عقد الملكية أو الترخيص بالاستثمار أو الكراء • رخصة البناء • رخصة مصالح الري أو غيرها إذا اقتضى الأمر
قرض الاستثمار في الصيد البحري	• طلب القرض • قرار منح الإعانة • دفتر الشروط • رخصة مديرية الصيد والموارد الصيدية لاستيراد التجهيزات • خبرة وتقييم الأملاك في حالة ما إذا كانت هناك اقتراحات للرهن • الفاتورة الشكلية • دراسة تقنية– اقتصادية(للاستثمار الثقيل)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من الوكالة (الملحق 3 و4)

آجال الرد على طلب القرض:

❖ أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الوكالة/ الوكالة المركزية 30 يوما

- أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص الفرع/ الوكالة المركزية: (بصفتها المسؤول الأول عن الوكالات) 06 يوما
- أجل الرد على طلب القرض يكون من اختصاص المديرية العامة: 90 يوما[1]

المطلب الثاني: طبيعة وحجم القروض المتعثرة لدى الوكالة:

يقوم البنك بمنح وتقديم القروض لكل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "**ANSEJ**" والصندوق الوطني للتأمين على البطالة " CNAC "، حيث تتراوح أعمار المستفيدين من القروض في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ما بين 18 و30 سنة، وما فوق 30 سنة بالنسبة للمستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

جدول رقم03: حجم القروض الممنوحة من طرف الوكالة في ثلاث سنوات الأخيرة

الوحدة: ألف دينار

السنوات	2014	2015	2016
قروض الاستغلال	1,318.387	1,449.824	834.926
قروض الاستثمار	4,949 .013	6,013,416	5,327.390
المجموع	6267400	7463240	6162316
معدل قروض الاستغلال بالنسبة لإجمالي القروض	%21,03	%19,43	%13,55
معدل قروض الاستثمار بالنسبة لإجمالي القروض	%78,97	%80,57	%86,45

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة BADR.

[1] الملحق رقم 04

الشكل رقم 05: قروض الاستغلال المقدمة من طرف الوكالة في الثلاث سنوات الأخيرة

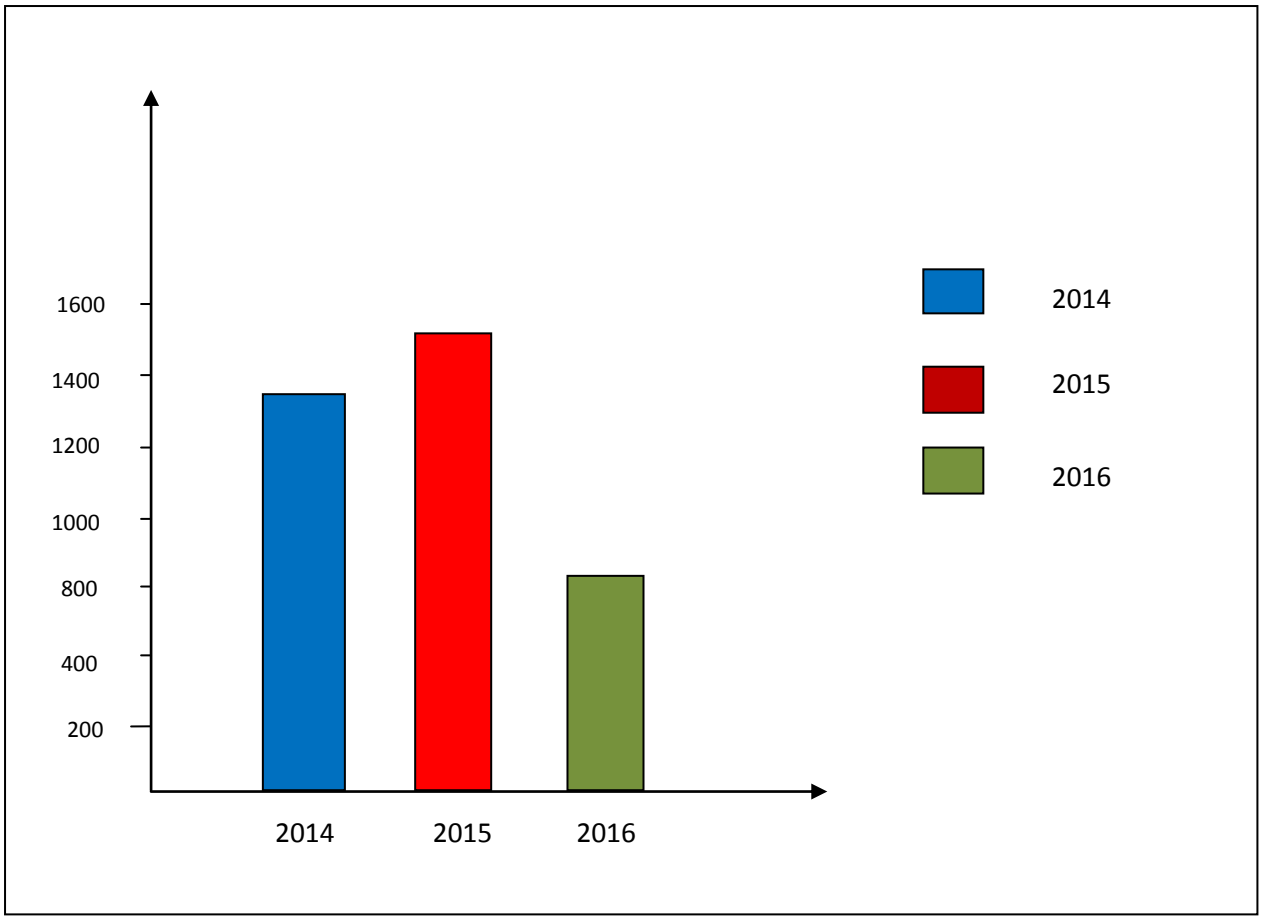

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة BADR.

الشكل رقم06: قروض الاستثمار المقدمة من طرف الوكالة في الثلاثة سنوات الأخيرة

الوحدة: ألف دينار.

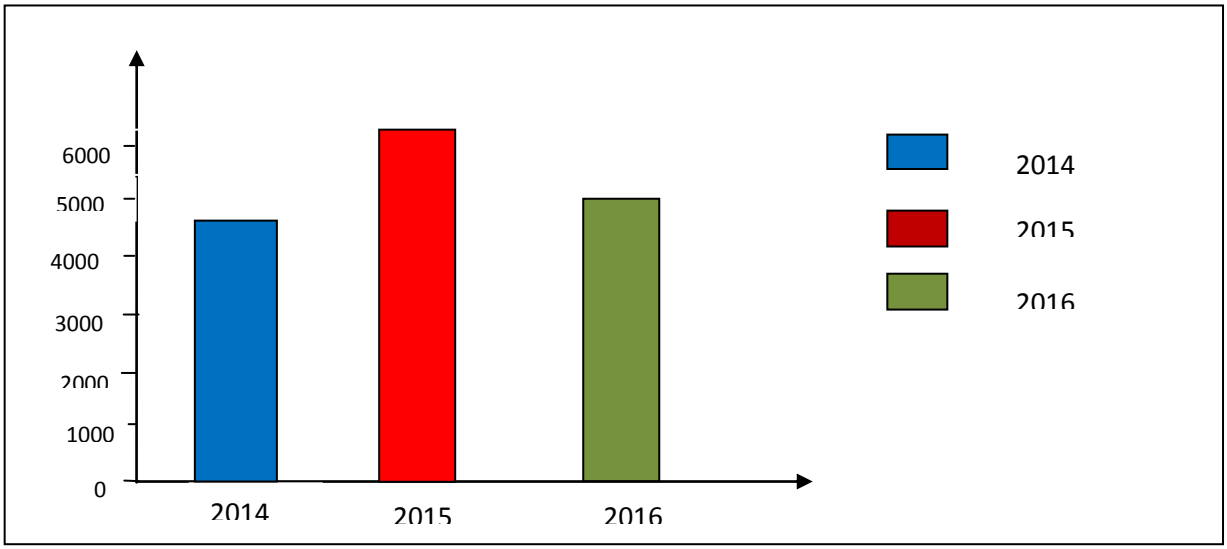

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة BADR.

من خلال الشكلين (05)و(06) نلاحظ أن القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعملائه أغلبها قروض استثمار وذلك خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

حيث بلغ حجم القروض في سنة 2014 مبلغ 013. 4,949 بالنسبة لقروض الاستثمار أما بالنسبة لقروض الاستغلال فقد كانت في هذه السنة حوالي 1,318.387، أما في سنة 2015 بلغت قروض الاستثمار في الوكالة محل الدراسة حوالي 6,013,416، أما قروض الاستغلال فقدرت بـ 14449.824 وفي سنة 2016 كانت قروض الاستثمار قد بلغت حوالي 5327.390، أما قروض الاستغلال فقدرت قيمتها بـ 834926.

وبالتالي يمكننا القول بأن حجم قروض الاستثمار الممنوحة من طرف الوكالة في السنوات 2014 2015، 2016 والبالغ معدلها (78,97%، 80,57%، 86,45%) على التواليأكبر بكثير من حجم قروض الاستغلال المقدمة في نفس السنوات والبالغ معدلها (21,03%، 19,43% 13,55%).

جدول رقم 04: حجم القروض التي تمنحها الوكالة للوكالتين "ANSEJ" و " CNAC " والقيمة المتعثرة منها في ثلاث سنوات الأخيرة.

الوحدة: ألف دينار

السنوات	2014	2015	2016
قروض الاستغلال	1,318.387	1,449.824	1,318.387
مبلغ القروض "ANSEJ"	3,216.859	3,719.639	3,462.804
مبلغ القروض CNAC	1,732.154	2,293.777	1,864.586
المجموع	626.7400	7463240	6162316
القروض المتعثرة	1.551.289	910.734	1.097.590
معدل القروض المتعثرة	%24	%12	% 17

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة BADR.

الشكل رقم07: حجم القروض الممنوحة لوكالة "ANSEJ"

الوحدة: ألف دينار

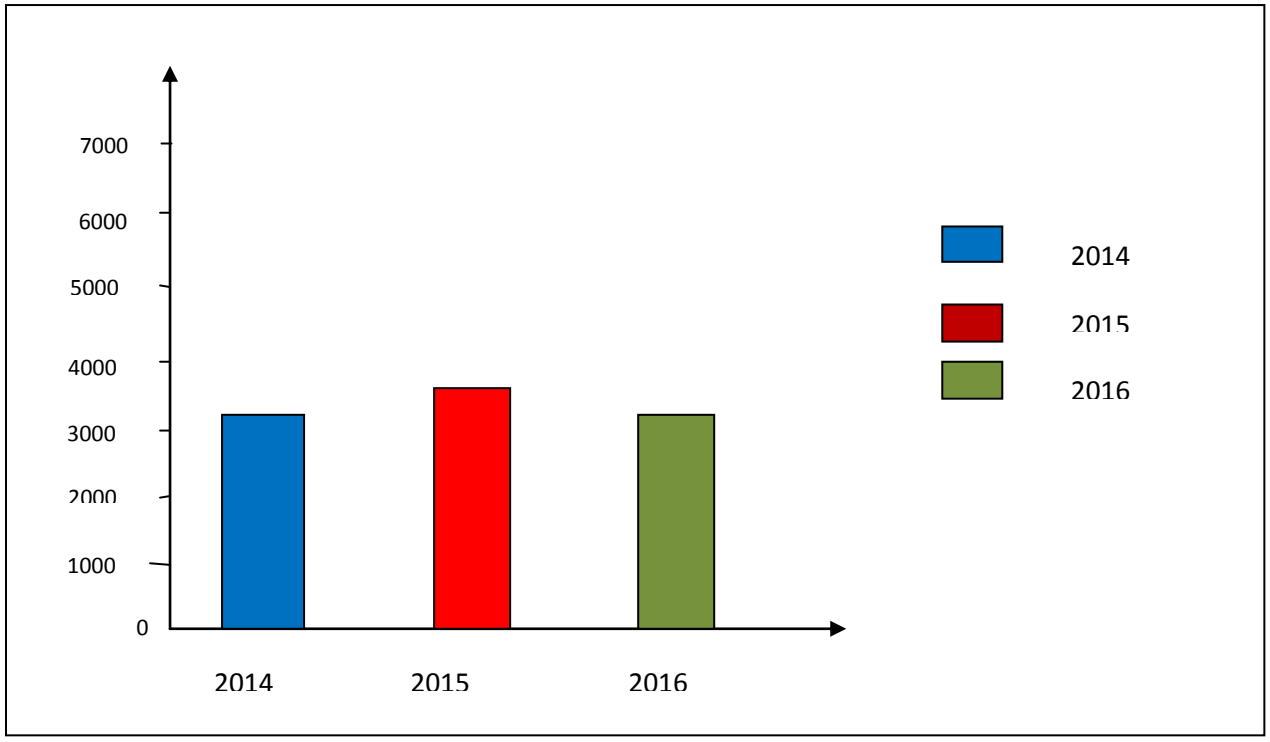

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة BADR.

الشكل رقم08: حجم القروض الممنوحة لوكالة "CNAC"

الوحدة: ألف دينار

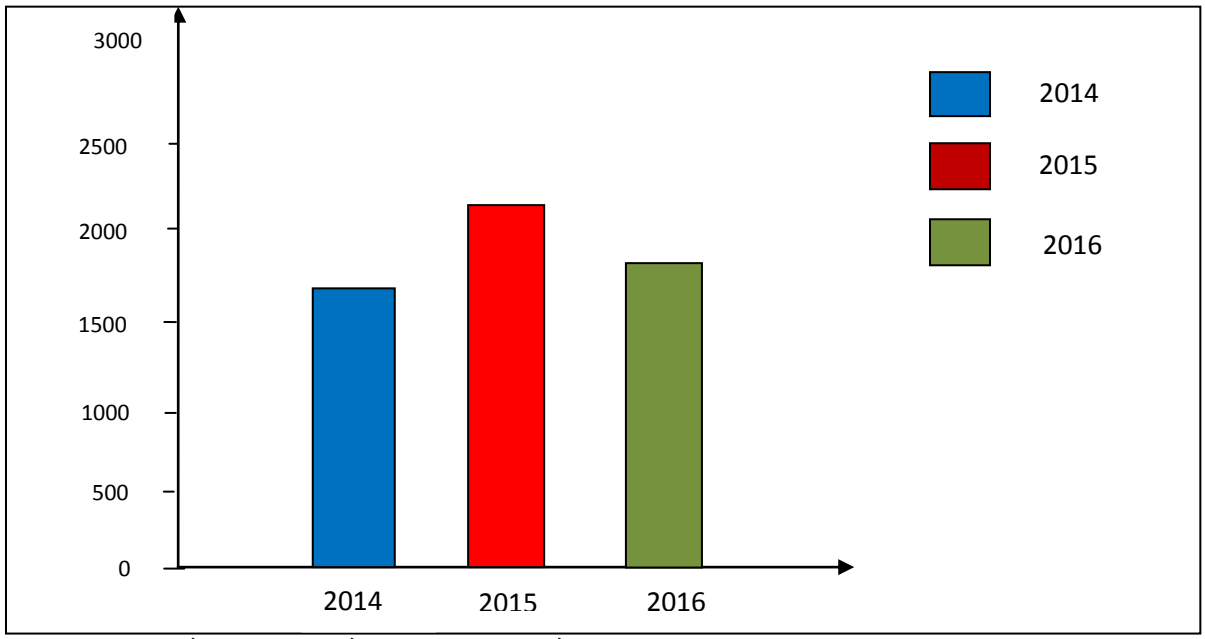

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة BADR.

الشكل رقم09 :حجم القروض المتعثرة

الوحدة: ألف دينار

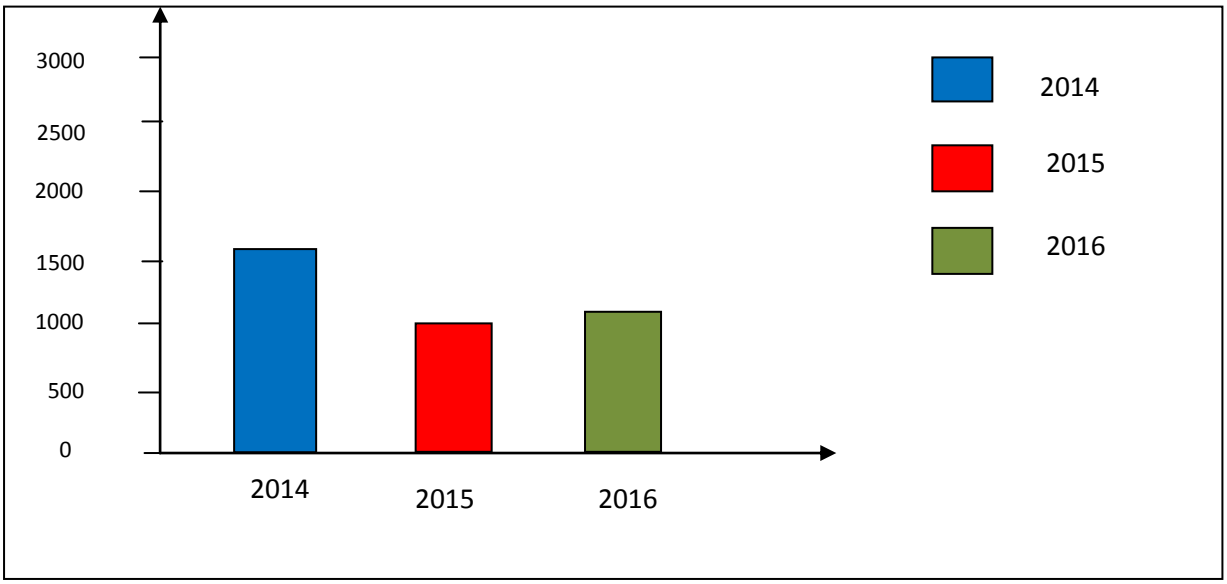

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة BADR.

من خلال الشكلين (07)، (08) نلاحظ أن اغلب قروض الوكالة الممنوحة في ثلاث سنوات الأخيرة تذهب إلى وكالة دعم وتشغيل الشباب "**ANSEJ**".

حيث قدرت قيمة القروض في سنة 2014 الممنوحة لـ"ANSEJ" بمبلغ 3,216.859 أما فيما يخص الصندوق الوطني للتامين على البطالة "CNAC فقد قدرت قيمة القروض الممنوحة له من نفس السنة بـ 1,732.154.

فيما بلغت قيمة القروض الممنوحة سنة 2015 بـ 3,719.639 لـ ."ANSEJ" و 2,293.777 لـ CNAC.

كما قدرت قيمة القروض المقدمة لوكالة ANSEJ في السنة الماضية 2016 بـ 3,462.804 و1,864.586 بالنسبة لوكالة CNAC.

وهذا نتيجة التسهيلات التي تقدمها وكالة ANSEJ للشباب مما أدى إلى زيادة إقبالهم على طلب هذه القروض وبالتالي ارتفع حجم قروض ANSEJ.

- كما نلاحظ من خلال الشكل(09) بأن قيمة القروض المتعثرة في الوكالة بلغت في السنوات (2014، 2015، 2016) حوالي (1.551.289، 910.734، 1.097.590) على التوالي، ونرى بأن هناك اختلاف بين القيم حيث تنخفض في سنة 2015 (12 **%**) عن سنة 2014 (24**%**)، وترجع لترتفع في سنة 2016 (17%).

ويرجع هذا لأسباب تتعلق بالعميل وذلك لعجزه عن الوفاء بديونه وأسباب تتعلق بالوكالة لعدم أخذها الاحتياطات اللازمة، أو عدم التركيز على دراسة الوضعية المالية للعميل قبل منح القروض ورغم الجهود المبذولة من طرف البنوك في السنوات الأخيرة من أجل وضع سياسة ملائمة تمكن الوكالة من اتخاذ القرار المناسب إلا أنها تتعرض لحالات عدم التسديد وهذا راجع إلى السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية خاصة تلك التي خاصة بدعم وتشغيل الشباب.

الجدول رقم05: حجم القروض الممنوحة لعملاء البنك الكلاسيكيين من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة (2016):

القروض الممنوحة للعملاء الكلاسيكيين	**84718**
القيمة المتعثرة منها	14692
معدل القروض المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض الممنوحة	%17,34

الوحدة: مليون دينار

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءًا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة محل الدراسة BADR.

نلاحظ من الجدول(05) أن القروض الممنوحة للعملاء الكلاسيكيين من طرف الوكالة لسنة 2016 قد بلغت حوالي 84718.

حيث بلغت القيمة المتعثرة منها حوالي 14692 بمعدل 17,34% من إجمالي القروض الممنوحة للعملاء الكلاسيكيين.

وبالتالي يمكننا القول بأن أغلب القروض التي تم منحها للعملاء الكلاسيكيين قد سددت وهذا بنسبة 82,66%.

خلاصة الفصل:

بالرغم من الدراسات التي يقوم بها البنك عند منحه القرض وتحليل خطر عدم استرجاع القرض لأن الخطر يبقى دائما، رغم كل الضمانات المتفق عليها، كما يقوم البنك بدراسة شاملة عن العميل لمعرفة قدرته على تحمل أعباء القرض، هذا ونظرًا للمعاملة الحسنة للبنك مع العملاء التي يحاول من خلالها كسب أكبر عدد من العملاء فإنه لا يلجأ إلى الإجراءات القانونية إلا عند الضرورة القصوى.

كما يحاول البنك قدر المستطاع تجنب متابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان العملاء الدائمين لديه ويمس بسمعة البنك وقدرة منافسته مع البنوك الأخرى.

وبالتالي تبقى القروض المتعثرة الخطر الأول للبنك الذي يولي له الأولوية في عمله.

خاتمة عامة

خاتمة

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها كوسيط مالي في الاقتصاد ،ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، حيث يعتقد معظم خبراء البنوك أن"المخاطرة والائتمان" "توأم" مما يعني أنه لا يمكن تفادي المخاطر في العمل المصرفي، والتي قد تصل إلى حد تعثر القروض الممنوحة نتيجة لأسباب مختلفة يتعلق البعض منها بالعملاء المقترضين والبعض الأخر بالبنك وأخرى بالظروف المحيطة ، وهذا لا ينفي إمكانية اتخاذ الإجراءات ورسم الإستراتيجيات اللازمة لمعالجتها. فالحياة الاقتصادية للبنوك فرضت عليها عدم الاقتناع بالثقة فقط كأساس لمنح القروض بل تعدت إلى طلب الضمانات ثم تحليلها لكي يكون للقرض جدوى عند منحه في البنك باعتبار هذه الأخيرة الوسادة الآمنة لتغطية المخاطر وضمان البنك استرجاع حقوقه ولو بنسبة معينة ، وتحري الدقة في اختيار العملاء،حيث كان للبنك المركزي دورا هاما في الحد من مخاطر القروض المتعثرة من خلال أدوات الرقابة وضبط أداء البنوك التجارية على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهيار.وبرغم من الإصلاحات والمجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي ، إلا أن أداء البنوك التجارية العمومية لازال دون المستوى المطلوب ، لاسيما في ضل التحولات العالمية المتسارعة، إن المشكلة الحقيقية التي تعانيها هذه البنوك ليست مشكلة قوانين بدرجة الأولى ،وإنما تكمن في كيفية ضبط المعايير الدقيقة لقياس فعالياتها ، فالاكتفاء بتعديل النصوص التشريعية وعصرنة التجهيزات وإدخال شبكة المعلومات بين الفروع والبنوك وتكوين الأفراد إداريا وفنيا غير كاف لرفع الأداء وتحقيق الأهداف .

وبتالي تبقى القروض المتعثرة تمثل الخطر الأول في البنوك التجارية التي تولي لها الأولوية في أعمالها المصرفية.

1- اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: بالنسبة لتأثير القروض المصرفية المتعثرة، فهي تؤثر على المستويين الكلي والجزئي معا.

يكمن تأثير القروض المصرفية المتعثرة على المستوى الجزئي، من خلال الصعاب التي تواجهها المشروعات للحصول على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل .بالإضافة إلى تجميد الموارد المصرفية المقدمة للمشروع المتعثر، أما فيما يخص المستوى الكلي فيكون تأثير هذه الأخيرة من خلال انتشار ظاهرة البطالة التي تخلق اللاتوازن الاقتصادي ،إضافة إلى حرمان الموازنة العامة للدولة من جزء مهم من الموارد السيادية.

وفي الأخير توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: بالنسبة لتزايد نسبة التعثر فهي تتزايد في الدول العربية أكثر من الدول المتقدمة.

باعتبار الدول المتقدمة ذات جهاز مصرفي قوي ويقوم على قواعد صارمة ، وإجبارية الالتزام بها وتنفيذها. على عكس الدول العربية التي تتهاون في تنفيذ القواعد والإجراءات المنظمة لجهازها المصرفي مما يؤدي إلى تزايد حجم القروض المتعثرة.

وبالتالي نصل إلى إثبات صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة:إن أول الطرق التي يلجأ إليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند وقوع التعثر هي المنازعات القضائية.

حيث يلجأ البنك لطريقة الاستدعاء كإجراء أولي بالنسبة للعميل المقترض لأول مرة من البنك،كما قد يلجأ البنك إلى طريقة إنذار العميل وهذا بالنسبة للعميل الذي سبق وأن تعامل مع البنك مرات عديدة وهنا يمكننا القول بأن الحل الأولي الذي يلجأ له البنك عند حدوث التعثر يتوقف على حالة ونوعية العميل المتعثر.

وفي الأخير توصلنا إلى عدم إثبات الفرضية.

2-نتائج الدراسة:

نستطيع القول أن هذه الدراسة قد أسفرت عن مجموعة من النتائج ،يمكن إيجازها في ما يلي:

1- القروض المتعثرة هي ظاهرة تصادفها البنوك في عملياتها تكون نتيجة لأسباب مختلفة غلبا ما تكون خارجة عن نطاق البنك مانح الائتمان ،لكن زيادة هذا النوع من القروض عن حد معين يجعل البنك في مواجهة خطر التعثر .

2- في مقدمة العوامل التي يستطيع من خلالها البنك تدنية مخاطر الإقراض ،الاستعلام الجيد عن طالبي القروض ومتابعة القروض الممنوحة

3- ينبغي أن يعتمد سداد القرض على قدرة المشروع الممول على توليد تدفقات نقدية تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ، وهو ما يؤكد أهمية الاعتماد على القدرة الإيرادية للمشروع الممول وليس على الضمانات المقدمة له.

4- يؤثر وصول القرض إلى مرحلة التعثر سلبا على حقوق البنك ويلحق به الضرر ويحرمه من قيد الفوائد المترتبة ضمن إراداته ،لأن البنك يكون ملازما بتعليق قيد فوائد القروض غير العاملة ، كذلك فإن المخصصات التي يكونها البنك لمواجهة القروض المتعثرة تؤدي إلى تخفيض أرباح البنك.

5- إن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية وكذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم وبشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها.

6- عدم اعتماد المصارف على أنظمة موضوعية فعالة لتصنيف المخاطر الائتمانية بقصد تقليص المخاطر الشخصية والحكمية، وبهدف تحديد الفئة التي يقع ضمنها القرض وبالتالي مستوى المخاطر المصاحبة له.

7-تجنب المنافسة الغير مشروعة والدخول في مضاربات الإقراض الغير سليمة بهدف زيادة البنوك في السوق المصرفية وعلى حساب جودة محفظة القروض وتكلفة الأموال وبما يجنب البنوك الحد من القروض المتعثرة والتي تكون من أهم أسبابها اتخاذ مثل هذه القرارات.

3- التوصيات والاقتراحات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ، فإننا نقترح التوصيات التالية:

1- توفير سياسة إقراض سليمة ومكتوبة تحكم طرق و أساليب اتخاذ القرارات الائتمانية وتنفذ داخل البنوك بنجاح.

2- توفر نضام تصنيف فعال للديون يعمل أليا وضمن معايير موحدة تلزم جميع البنوك العمل بموجبها تنفذ تحت رقابة وإشراف باستمرار واتخاذ إجراءات عقابية فاعلة من قبل البنك المركزي في حالة مخالفة أي بنك لها.

3- توفير أو إنشاء لجان خاصة بالائتمان فعالة ومتخصصة تقوم بمنح الائتمان .

4- توفير مناخ إجابي للإقراض يؤكد على سلامة جودة القروض وليس مجرد نمو حجم القروض.

5- تبني سياسة واضحة فيما يخص اختيار وانتقاء الضمانات المطلوبة ومتابعتها وتخرج من دائرة الاعتماد على العرف البنكي أو التقيد بما جاء في اللوائح والقوانين فقط.

6- من أجل ضمان توسيع الجهاز المصرفي وتطويره بصفة سليمة ، فإنه من الأمور الهامة والأساسية للبنك هو خلق البيئة الملائمة ، والذي تتمثل في وضع اقتصادي مستقر وخال من القيود والضغوط .

7- يجب التأكد من أن البنوك التجارية العمومية لا تقبل على توظيفات أو تمويلات موسعة إلا في حالة توفرها على السيولة الكافية.

8-التأكد من أن المصرف يقوم بإنشاء قاعدة بيانات مشتركة عن زبائنه في مختلف أنحاء البلد من أجل تسهيل عملية تقيم ملاءة الزبائن من قبل وكالات التقييم.

4- أفاق البحث:

من النقاط التي نقترحها كمواضيع بحث ما يلي:

1- الأنظمة المعلوماتية ودورها في معالجة القروض المتعثرة.

2- ما هو موقع المصارف العربية بالمقارنة مع المصارف العالمية في الحد من ظاهرة القروض المتعثرة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، 2011.
2. عبد الحميد الشواربي وأخرون،إدارة مخاطر التعثر المصرفي،المكتب الجامعي الحديث،2010.
3. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمات المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009 .
4. عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط1، 1999.

المذكرات:

1. إيمان أنجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض(المصرف الصناعي السوري)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة تشرين- سوريا، 2007.
2. حياة نجار،إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل،دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،علوم اقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف 01،2013- 2014.
3. دعاء محمد زايدة، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2006.
4. رامي حسن الغزالي، دور تطبيق قواعد حوكمة الشركات في منع حدوث التعثر المالي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين(دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية-غزة،2015.
5. زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-وكالة قسنطينة 50-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية، جامعة قسنطينة 2 ، 2014.
6. سعاد عوف الله، استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي- تجارب دول عربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف.
7. قاسيمي أسيا، تحليل الضمانات في تقيم جدوى تقديم القروض في البنك، حالة قرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، مالية مؤسسة، جامعة أحمد بوقرة،بومرداس، 2008 – 2009.
8. هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 03 ،2011- 2012.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. براق محمد، بن عمر خالد، مداخلة: القروض البنكية المتعثرة (الأسباب والحلول).
2. جمال أبو عبيد، مداخلة بعنوان إدارة القروض المصرفية غير العاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
3. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، المؤتمر العالمي الثالث، جامعة الإسراء والأهلية، عمان، الأردن.
4. عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحكومة العالمية،20-21 أكتوبر 2009.
5. عبد المطلب عبد الحميد، إدارة أزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، 2014.
6. مصطفى عبد اللطيف، بوخاري عبد الحميد، أثر إعادة هيكلة الجهاز المصرفي على زيادة وتنمية القدرة التنافسية للبنوك – مع الإشارة لحالة الجزائر- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

المجلات:

1. نشرة توعوية (اضاءات مالية ومصرفية)، يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 11، الكويت، يونيو 2011.
2. نضال العربيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2007.

المواقع:

1. www.djazairess.com
2. www.startimes.com.
3. www.ams.org.ae

المراجع باللغة الأجنبية:

USAID-Funded Economic coveronce II Projeect credit resk worshop-Intermedit March 2006

الملاحق